إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك.
مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري

أ. صحراوي إيمان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
-جامعة سطيف 1- الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المخاطر التي تحيط بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من شأنها أن تعرِّض البنوك للمخاطر الائتمانية جراء تعاملها معها، إضافة إلى عرض بعض الأساليب لإدارة خطر قروض هذه المؤسسات، والتي يمكن للبنوك الجزائرية الاستعانة بالبعض منها، وذلك حتى لا يكون نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حساب مردودية هذه البنوك.

Résumé:

Cette étude a pour objectif de mettre en lumière les risques liés à l'activité des P.M.E et ce qui pourrait mettre les banques à l'exposition au risque de crédit en raison de traiter avec ces entreprises. Cette étude a aussi pour objet de présenter quelques méthodes d'analyse et de gestion du risque lié aux crédits alloués aux P.M.E. Certaines de ces méthodes peuvent être utilisées par les banques algériennes afin que la croissance et le développement de ces entreprises ne soit pas sur la rentabilité des banques.

تمهيد:

بالرغم من الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاديات المحلية والاقتصاد العالمي، من حيث الإنتاج، التشغيل والابتكار، إلا أنها تعاني من عدة مشاكل تؤثر سلبا على نموها وتطورها. حيث أكدت العديد من الدراسات، أن التمويل يعتبر عائقا أساسيا ومؤشر محدد لبقاء وتطور هذا النوع من المؤسسات؛ فعادة ما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قصور على مستوى الموارد المالية الذاتية؛ حيث يخصص الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف الإنشاءات، الشيء الذي يدفع بهذه المؤسسات اللجوء إلى مصادر خارجية كالإقتراض من البنوك، هذه الأخيرة التي تكاد أن تكون في البلدان النامية المصدر الخارجي الأول والوحيد الذي تلجأ إليه المؤسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل.

ورغم الاعتماد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البنوك في تمويلها لاستثماراتها؛ إلا أنها تواجه صعوبات في استجابة البنوك لاحتياجاتها التمويلية، وذلك إما لافتقارها للضمانات الكافية أو لما تحتويه أعمالها من مخاطر عديدة بسبب حداثة نشأتها، وهذا ما قد يعرض البنوك لتحمل مخاطر عدم

التسديد أو بما يعرف بالمخاطر الائتمانية، الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيد استحقاقها، مما يؤدي بالبنوك لتحمل خسائر انخفاض عوائد محافظها الائتمانية، الأمر الذي يحد من فرص بقاءها واستمراريتها. إلا أن تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر وسيلة للحصول على أسواق جديدة، ومصدرا محتملا للربح بالنسبة لها، خاصة عند تغيير بعض المعطيات المتعلقة بأسعار الفائدة والضمانات التعجيزية. كما نجد أن التعامل مع هذه المؤسسات أصبح أمرا حتميا على البنوك، بسبب توجه السلطات للاهتمام بها في معظم دول العالم من جهة، وعلى اعتبار أنها جزء من متطلبات تنمية الاقتصاد من جهة أخرى.

وفي ظل هذا التوجه، وبالمقابل تتخوف البنوك دوما من التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا سيفوت عليها فرصة ربح، التي يمكن أن تضيعها بسبب عدم استخدام الأساليب المختلفة والحديثة منها في إدارة المخاطر الائتمانية والتحكم فيها، التقليل والتحوط منها مستقبلا.

إشكالية البحث:

طالما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت في الانتشار، ومشكل تمويلها قائم، ولجوئها إلى البنوك أمر لا مفر منه، فإن احتمال تأثر ربحية هذه الأخيرة بأداء هذه المؤسسات أمر وارد، لذلك تصبح إدارة المخاطر الائتمانية لهذه المؤسسات من وجهة نظر البنوك، دراسة يجدر الاهتمام بها حتى لا تكون تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حساب ربحية البنوك، التي يجب أن تعمل على تقليص المخاطر إلى مستوياتها الدنيا وتحقيق أكبر العوائد.

وانطلاقا مما سبق تظهر أهمية الموضوع والإشكالية الذي يحاول هذا البحث التطرق لها بالعرض والتحليل، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك، حتى تتمكن هذه الأخيرة من تقليص الخطر إلى مستوياته الدنيا وتحقيق أكبر العوائد؟

واستنادا لهذا السؤال يمكن أن تتفرع الأسئلة التالية:

- ما هي المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبعياتها على البنوك؟
- كيف يتم إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية؟
- هل تبنت السلطات الإشرافية الجزائرية أساليب حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنوكها، خاصة بعد اهتمام الدولة بهذه المؤسسات والعمل من أجل زيادة أعدادها، وجعلها عماد الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث:

ومن أجل معالجة الإشكالية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تتم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك باستخدام وإتباع مجموعة متنوعة من الأساليب والاستراتيجيات، تلقيدية كانت أو حديثة، والتي يجدها البنك فعالة لاتخاذ القرار المناسب، بهدف تعظيم العائد وتخفيض المخاطر إلى مستوياتها الدنيا؛
- تتم إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة جيدة في البنوك الجزائرية، وذلك باستخدام أساليب متنوعة لإدارة هذه المخاطر.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من شأنها أن تتحول لمخاطر تهدد مردودية البنوك، وبالتالي استمراريتها؛
- محاولة التعريف بمختلف الأساليب لإدارة مخاطر قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك؛
- تسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية، وإعطاء الوظيفة الائتمانية دورها الحقيقي فيها؛
- إبراز دور السلطات الإشرافية (بنك الجزائر) في وضع أسس إدارة المخاطر على مستوى البنوك، التي تنشط في السوق الجزائرية، من خلال فرض القوانين والتشريعات التي تحدد ذلك.

محاور البحث:

لمعالجة الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- **أولا:** المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتباعياتها على البنوك.
- **ثانيا:** ماهية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك.
- **ثالثا:** الأساليب المختلفة لإدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك.
- **رابعا:** مدى تطبيق مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية.

أولا: المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتباعياتها على البنوك.

1- المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا توجد مشروعات لا تتضمن مخاطر يتعين تجنبها، ومحاذير يتعين توخيها والاحتياط المسبق منها، ووضع الضوابط والقيود التي تضمن عدم حدوثها. ومع أن غالبية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معروفة للجميع إلا أن ذكرها يعد أمر ضروري للتنبيه إلى آثارها، ومن أهم هذه المخاطر نذكر:

أ. **مخاطر الأعمال:** ويقصد بها تذبذب ربح العمليات، لأسباب تتعلق بطبيعة أو ظروف النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وتتفاوت مخاطر الأعمال من صناعة إلى أخرى أو من مؤسسة إلى أخرى في نفس القطاع. ومن أهم المتغيرات المؤثرة على هذه المخاطر نجد[1]:

- التغير في حجم الطلب على منتجات المؤسسة، على اعتبار أن المنتجات التي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاجها، لا تعد من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمطلوب، وإنما تعد منتجات تلبي حجم معين فقط من الاستهلاك؛
- التغير في أسعار بيع المنتجات؛
- التغير في أسعار المدخلات وغيرها من المتغيرات.

ب. **مخاطر التعرض للفناء:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون مؤسسات ناشئة، فإن الخطورة الجوهرية التي تصادفها تعرضها السريع للفناء. ويعتبر هذا الخطر من أهم مخاوف مسيري هذه المؤسسات، لما تتعرض له يوميا من انهيارات مقارنة بمثيلتها الكبيرة. وتتعدد مصادر مخاطر التعرض للفناء ولكنها بصفة عامة ترد إلى: العقبات التقنية، العقبات التجارية، العقبات التسويقية، العقبات البشرية والعقبات المالية التي تواجه المؤسسة[2].

ج. **مخاطر الإدارة:** وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار. كما يمكن أن تنشأ مخاطر الإدارة من غياب العامل الأول، حيث بعض المشروعات يكون لها الاعتماد الكلي في الإدارة على موظف ذو كفاءات وخبرات وقدرات مميزة، وفي حالة وقوع حادث أو وفاة هذا الموظف، يتعرض المشروع لخسارة عالية، لعدم قدرة الغير في السيطرة على الأمور، وكل هذا بسبب غياب الشخص المسير للمشروع[3].

د. **المخاطر التسويقية:** وتتمثل في هبوط أسعار المنتجات هبوطا حادا غير متوقع له، مما يسبب خسائر مالية للمؤسسة، وهذا بسبب متغيرات عديدة نذكر منها: تغير ذوق الزبون تجاه المنتوج، دخول منتجات منافسة وبأسعار أقل...إلخ، وتشير الدراسات إلى أن من المشاكل التسويقية التي صادفتها المشروعات الناشئة هي الطاقة الاستيعابية المحدودة للسوق، صعوبة التأقلم مع أسعار السوق، ضعف الدراسات التسويقية السابقة...إلخ[4].

هـ. **مخاطر التطور التكنولوجي:** وهي متعلقة بسرعة التجديد والتطور التكنولوجي، وتعتبر ذات تأثير سلبي على نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فمثلا استعمال المشروع لتكنولوجيا قديمة يمكن أن تعطيه ربحاً متوسطاً، عكس استخدام تكنولوجيا حديثة وفي حدود قدراته، تعتبر أمراً يسهل عليه الكثير من المشاكل ويعطيه ربحاً جيداً. ولكن يظهر الخطر التكنولوجي فعلا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عندما تستخدم تكنولوجيا سريعة التقادم ومكلفة، فتحملها تكاليف التجديد المستمر، مما يثقل كاهلها ويؤدي بها إلى الفشل[5].

و. **مخاطر تقلب أسعار الصرف وعدم استقرار التشريعات:** فيما يخص مخاطر تقلب أسعار الصرف فيظهر هذا الخطر بالنسبة للمؤسسات التي تستعمل في مدخلاتها سلعاً تُستورد من الخارج. أما فيما يخص مخاطر عدم استقرار التشريعات فهي تتصل أساسا بقرارات سيادية وتشريعات ونظم ملزمة، فقد تحدث تغيرات جذرية في الوضع القائم، وتفرض قيوداً تحد من حركة نشاط هذه المؤسسات.

ز. **مخاطر التبعية للنظام البنكي وتضخم حجم القروض:** فضلا عن حساسية القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تواجه هذه الأخيرة خطر تضخم حجم القرض الممنوح من طرف البنك، وذلك لما يحدث من تغيرات في أسعار الفائدة، فإنه لوحظ أن تكلفة القروض ترتبط عكسيا مع حجم المشروع، فكلما كان المشروع كبيرا؛ انخفضت التكلفة والعكس صحيح[6]. ويمكن أن تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضا خطر التبعية للبنك، فتصبح تخضع لما يمليه عليها من أوضاع وشروط وتحكم في قراراتها، مما يؤثر على سير نشاطها.

وما تم ذكره من مخاطر، أمثلة فقط عن كثير من الحالات التي تُعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخسارة، أما في الحياة العملية، فالكثير من المخاطر غير معروفة على الصعيد العام، وتبقى هذه المخاطر في طي الكتمان، كي لا تؤثر على سمعة هذه المشروعات سلبا.

2- آثار المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البنوك.

إن تعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأحد المخاطر السابقة الذكر، سوف يكون له أثر سلبي على استمرار نشاطها وقدراتها المالية، مما يكون له الأثر السلبي أيضا على البنك الممول لها. إذن تعثر المؤسسة في مرحلة من مراحل نشاطها الاقتصادي يؤثر سلبا على البنوك، الأمر الذي يعرض البنوك لتحمل مجموعة من المخاطر، أهمها خطر عدم التسديد أي الخطر الائتماني، ولعل من بين آثار المخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطها الاقتصادي على البنوك لو تعرضت لها حقا نجد:

أ. تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت لمشروعات غير مربحة، مما يفوت على البنك فرصة ربح لو استخدم تلك الأموال في تمويل مشروع كبير وذو دخل ثابت. وفي حالة تعذر عليه استرداد تلك الأموال، وإعادة توظيفها من جديد، فهذا سيفوت عليه الربح مرتين، مرة كما ذكرنا سابقا ومرة أخرى في إعادة إقراض تلك الأموال لمشروع آخر، على اعتبار أن مبلغ القرض قد ضاع جزء منه وإن لم نقل كله.

ب. زيادة مخصصات الديون المشوك فيها عن المستوى العادي، مما يتسبب في تفويت على البنك استخدام حجم من موارده المالية في الاستثمار، وإنما يجمد لغاية زوال الخطر عن البنك باسترداد قيمة الدين المشكوك فيه.

ج. احتمال فقدان البنك لجزء أو كل حقوقه لدى المشروع المتعثر في السداد، مما يحمله خسارة.

د. ضياع قدر هام من الوقت والجهد لمسؤولي إدارات الائتمان بالبنك، في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا، ومحاولة تصحيح هياكلها المالية. وهذا الوقت والجهد يمكن استثمارهما في عمليات مصرفية أخرى، تحقِق أرباحا للبنك.

هـ. ضياع قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية التي قد يرفعها البنك على العميل، وتحمل البنك لمصاريف المحامي والقضايا، حيث المنازعات المالية المصرفية يستغرق التحقيق فيها فترات طويلة.

و. تحمل مصاريف التصرف في الضمان، وأحيانا قد يكون الضمان غير كاف ويطول وقت تصريفه.

ز. التأثير على سمعة البنك مما يحد من قدرته على توليد الودائع، بسبب الخوف من عدم إرجاعها في التواريخ المحددة، وذلك لتراكم القروض المتعثرة وانخفاض صافي ربحية البنك، وقلة السيولة الناشئة عن عدم دوران الائتمان الممثل في ديون متعثرة، فالكل يتسبب في تراجع درجة تقييم البنك وتصنيفه ائتمانيا.

3- أسباب تشدد البنوك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أكد تحقيق للبنك العالمي أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل تحقيق، تم إنشائها بأموال خاصة بنسبة 100%[7]، وهو ما يترجم صعوبة الحصول على القروض من البنوك، بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة التي تثقل كاهل هذه المؤسسات. ومع بروز ظاهرة القروض المتعثرة وازدياد تراكمها لدى البنوك، اضطرت هذه الأخيرة التشدد في منح القروض، وخصوصا تلك الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم ما يذكر من مبررات تشدد البنوك في منح القروض لهذه المؤسسات مايلي:

أ. فقدان عنصر الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن أصحاب الأعمال في هذه المؤسسات يفتقرون إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية، فقلة الخبرة التنظيمية تعني عدم القدرة على استخدام الموارد المالية استخداما رشيدا، ومن ثم زيادة احتمالات الوقوع في الفشل[8].

ب.يمثل جانب هام من الطلبات التمويلية الحالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل الابتكارات، وهو ما تتردد البنوك فيه ترددا كبيرا، لأن مخاطرها مرتفعة للغاية مقارنة بالنتائج المحتملة، ولقد أجرت البنوك تصنيفا للمشروعات الناشئة التي تقبل تمويلها،؟ وقد وضعت المشاريع المبتكرة في أسفل هذا التصنيف، مع أن النظرية المالية انتهت إلى أن عدم اليقين لا يجب أن يمثل عقبة أمام تمويل هذه المشروعات[9].

ج. الصعوبات التي تواجه تمويل الجهاز الإنتاجي لهذه المؤسسات، إذ يتطلب استيراد المدخلات توفر عملة صعبة بالقدر الكافي، وهو ما لا يتوفر لهذه المشروعات مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

د. مع مرارة الأزمات التي مرت بها البنوك، أصبحت أكثر شكا في عملائها، لذا كان عليها أن تستند إلى مبررات قوية لما تقدمه من قروض جديدة، وهو ما اضطرها إلى مضاعفة حجم المعلومات والبيانات المطلوبة لاتخاذ قرار التمويل، وهو ما يقضي عادة استبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تتميز بارتفاع عنصر المخاطرة وعدم توافر المعلومات الكافية عنها، وتدني مقدرة العملاء على الدفع في السنوات الأولى، وانخفاض قيمة الضمانات وبلا ماضي تاريخي يمكن من خلاله الحكم على قدرتها المالية[10].

هـ. إن نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاع غير الرسمي، وليس لها سجلات ضريبية، ولا تهتم بالمحاسبة والدفاتر المحاسبية التي يمكن الرجوع إليها، وكل هذا يزيد من مخاطر التعامل معها، لعدم التنبؤ بالإيرادات والنفقات[11].

و. العلاقة العكسية بين تكلفة القرض وحجم المشروع: إن تكاليف دراسة القرض في البنك مرتفعة في حالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمبلغ الصغير للقرض، بالإضافة إلى أنه ثمة إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة تمويل مشروع صغير، للحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل، فتكاليف المعاملة المصرفية بالنسبة لهذه المؤسسات تزيد بكثير عن تكاليف معاملات المشاريع الكبيرة[12].

ز. نقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية لهذه المؤسسات عموما، وتسرب اليد العاملة المدربة، من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المشروعات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل، مما يحتم عليها توظيف يد عامله أقل كفاءة ومهارة وتحمل أعباء تدريبهم.

ح. صعوبة الحصول على العقار الصناعي والتوزيع غير المدروس له، وارتفاع الضغط الجبائي الذي تسبب في توقف الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة[13].

ط. التأثير الواضح لتعثر هذه المشاريع على أرباح البنك، فتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الأكثر تعثرا، بسبب المشاكل التي تحيط بها، مما يحتم على البنك تكوين مخصصات كبيرة للديون المشكوك في تحصيلها، وهذا يعني تجميد جزء من موارد البنك لمواجهة أخطار هذه المؤسسات، أي تفويت فرصة استثمار ذلك الجزء عليه، و هذا ما يؤثر سلبا على ربحيته.

ثانيا: ماهية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك.

تواجه البنوك مخاطر عديدة لعل أبرزها المخاطر الائتمانية، والمتولدة أساسا من الوظيفة الائتمانية التي تعد من أهم وظائف البنك، وذلك لأن منح القروض يشكل الاستخدام الأول لموارد البنك والجزء الأكبر من عوائده، وبالتالي فإنه يتخذ مجموعة من السياسات والإجراءات الفعالة التي تساعده على إدارة هذه المخاطر.

1- ماهية المخاطر الائتمانية.

تسمى أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التحصيل، و يعتبر أهم خطر يتعرض له البنك ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله، وذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين، وفوائده وفقا للتواريخ المحددة.

تعرف المخاطر الائتمانية على أنها"احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[14]".

كما تعرف على أنها "المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المناسب[15]".

ومما سبق، يمكن استنتاج أن المخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يتعرض لها البنك نتيجة عدم قدرته على استرداد مبلغ القرض وفوائده، وذلك بسبب عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية في الآجال المحددة.

وعموما يمكن تحديد نوعين من المخاطر الائتمانية[16]:

- **مخاطر عدم السداد:** وهي تلك الناجمة عن عدم قدرة العميل أو تأخره في دفع أصل القرض أو فوائده؛
- **مخاطر تراجع جودة القرض:** يتمثل هذا الخطر في أن القيمة السوقية لهذا القرض تنخفض، لأن علاوة مخاطره ترتفع.

كما يمكن تصنيف المخاطر الائتمانية إلى مخاطر غير متوقعة وأخرى متوقعة، فالأولى تكون بمعدل خطأ أقصى، وبهذا يكون الخطر مغطى من خلال الرأسمال الخاص الاقتصادي، أما الثانية فتكون بمعدل خطأ متوسط، لذا يكون الخطر مغطى من خلال علاوة مخاطرة تكون مدمجة ضمن تسعير العملية[17].

وتنشأ مخاطر الائتمان بسبب التغير في الظروف الاقتصادية ومناخ التشغيل بالمؤسسة، بحيث تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة القرض. ونجد أنه من الصعب على البنك التنبؤ بهذه الظروف والتغيرات التي تطرأ على المؤسسة، فلهذا السبب فإن البنوك تقوم بتحليل كل قرض على حدا، لتقييم قدرة المقترض على رد القرض. ولكن لسوء الحظ، فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية بوقت طويل. وتنشأ المخاطر الائتمانية في البنك عادة نتيجة لعدة عوامل هي[18]:

- المخاطر المتعلقة بنشاط العميل؛
- المخاطر المتعلقة بالبنك نفسه؛
- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة؛

إن المخاطر الائتمانية تزداد شدتها كلما كانت الأموال المقترضة مملوكة للغير في شكل ودائع لدى البنك، اعتمد عليها في تقديم القروض، ففي هذه الحالة يتحمل البنك تكاليف مزدوجة، فيتحمل تكلفة ضياع مبلغ القرض و كذلك تكلفة عمليات الإيداع (الفوائد) والوفاء عند حلول آجال فك الودائع، وهو ما يمكن أن يترتب عنه عسرا ماليا، يؤدي بالبنك إلى الإفلاس.

2- **مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية.**

إدارة المخاطر الائتمانية هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية تحليل، قياس، تقييم، وضع وتطوير إستراتيجيات لإدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف منها والتقليل من آثارها، وذلك على أساس التكلفة والعائد، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر. وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.

إن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب فريق مختص يقوم بإدارتها، حيث يجب أن تتبع عملية إعطاء الأولويات، غير أن عمليا قد تكون هذه العملية صعبة جدا، لهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر الائتمانية إتباع الخطوات التالية[19]:

أ. **التحضير:** يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل، والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل؛

ب. **تحديد المخاطر:** في هذه المرحلة يتم تحليل المخاطر، للتعرف على الأسباب ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية. فالمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها؛

ج. **التقييم:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها، من حيث شدتها في إحداث الخسائر و احتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه المخاطر وأحيانا أخرى يتعذر قياسها، فصعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها؛

د. **وضع الخطة:** تتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. على الخطة أن تقترح وسائل تحكم تكون منطقية و قابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر؛

هـ. **التنفيذ:** ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة التي تستخدم في التخفيف من أثار المخاطر، والتجنب منها ما يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة، كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب المختلفة لإدارة المخاطر الائتمانية.

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا، يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على البنك، وعموما تتمثل أهداف إدارة المخاطر في التأكد من:

- إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث؛
- تركز المخاطر؛
- قياس المخاطر؛
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية.

3- مهام إدارة المخاطر الائتمانية والمناهج المستخدمة في ذلك.

تتمثل المهام الرئيسية لإدارة المخاطر الائتمانية في[20]:

أ. إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية؛

ب. إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي؛

ج. التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء؛

د. إعداد تقارير شهرية ودورية للمخاطر الائتمانية والعمل على الحد منها.

وبشكل عام تركز إدارة المخاطر الائتمانية على نوعين من المناهج، يتم من خلالهما تحليل وإدارة مخاطر الائتمان لتحديد درجة المخاطر، نوضحهما كما يلي[21]:

- **المنهج التمييزي:** ويقوم على فكرة تقييم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم، وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق، وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له؛
- **المنهج التجريبي:** بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية، وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان، يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس، على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

ثالثا: الأساليب المختلفة لإدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك.

لقد تم التطرق سابقا لما يبرر أسباب تشدد البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن بالمقابل، التعامل مع هذه المؤسسات سيصبح أمرا حتميا على البنوك بسبب توجه السلطات للاهتمام بها. وعلى اعتبار أن القرار الائتماني مبني دائما على درجة من درجات احتمال الفشل،

فإن هذه الفكرة هي التي أفضت إلى ظهور طرق وتقنيات تتجه إلى إدارة مخاطر القروض التي تتعدد بتعدد أسبابها ومصادرها، والتي يصعب استبعادها نهائيا، مما يحتم على البنك اتخاذ كافة الاحتياطات لتجنب هذه المخاطر والتخفيف من آثارها. وفيمايلي عرض لبعض الأساليب المختلفة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك:

1- أسلوب النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا وسهولة للتطبيق، وهي علاقات بين بنود الميزانية بعضها ببعض أو بين بعض بنود جدول النتائج، بقصد الكشف عن نقاط القوة والضعف في الوضع المالي للعميل. توجد العديد من النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء المؤسسات الطالبة للقروض، حيث تهتم البنوك بمجموعة من النسب المالية، والتي تساعد في قياس المخاطر الائتمانية، ومن هذه النسب نذكرأهمها: نسب السيولة، الربحية، النشاط، المديونية، السوق، توازن الهيكل التمويلي...إلخ[22].

واستخدام أسلوب النسب المالية وحده لا يكفي لاتخاذ القرار فيما يخص منح القروض، ولا يمكن الاستغناء عنه أيضا، إذ إضافة إلى المعلومات التي يقدمها عن الوضعية المالية للمؤسسة، فهذه النسب تستخدم كمدخلات أساليب أخرى لإدارة المخاطر الائتمانية، للوصول إلى القرار السليم.

2- استخدام أسلوب التصنيف الائتماني.

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان، ويقصد بها عادة تصنيف المقترض والمخاطر المحيطة به، وذلك باستخدام البيانات التاريخية المتاحة للبنك عن العملاء، والتي يتم من خلالها دراسة وتحليل عناصر الجدارة الائتمانية المختلفة، وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض، التي على ضوئها ستحدد مصير طلب القرض بالموافقة أو الرفض، فالتصنيف يعتبر من أحد وسائل تقييم خطر القروض. وعليه فإن التصنيف هو عملية تحليل المخاطر الناتجة عن منح ائتمان ثم الخروج بنتائج نهائية، أو عملية تقييم لمعرفة مستوى المخاطر المتعلقة بالائتمان[23].

ونجد أنه هناك العديد من أساليب تصنيف المخاطر نذكر منها:

أ. تصنيف المخاطرعلى أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة.

يعتمد هذا النوع من التصنيف على تقييم إستراتيجية المؤسسة المتبعة، والتقييم يكون بإتباع مصفوفة تربط بين المتغير التابع ممثلا في مخاطرة الائتمان، وثلاثة متغيرات مستقلة ممثلة في نوع الصناعة التي تعمل بها المنشأة، المركز التنافسي لها، وكذلك إستراتيجيتها التي يفترض أن تحدد في ضوء المتغيرين السابقين. وفي ضوء العلاقة التي تنشأ بين تلك المتغيرات، تتحدد درجة المخاطرة التي يمكن تصنيفها في أربع مستويات كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 1: مصفوفة تصنيف مخاطر الائتمان على أساس تقييم إستراتيجية المؤسسة.

المركز التنافسي للمؤسسة في السوق

أ – نوع الصناعة: **(1)** صناعة حديثة في طور النمو. **ب – المركز التنافسي للمؤسسة:** ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا. **جـ - الهدف الاستراتيجي:** النمو و السعي نحو ابتكارات جديدة. **درجة مخاطرة الائتمان: متوسطة.**	**أ – نوع الصناعة:** **(2)** صناعة مستقرة في قطاع المقاولات والإنشاءات. **ب – المركز التنافسي المنشأة:** ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا. **جـ - الهدف الاستراتيجي:** المحافظة على هذه الحصة السوقية. **درجة مخاطرة الائتمان: منخفضة.**
أ – نوع الصناعة: **(4)** صناعة في طور الاضمحلال. **ب – المركز التنافسي للمنشأة :** حصة سوقية متدنية جدا. **جـ – الهدف الاستراتيجي:** الانسحاب من الصناعة أو الاندماج. **درجة مخاطرة الائتمان: عالية جدا.**	**أ – نوع الصناعة:** **(3)** صناعة حديثة في طور النمو. **ب – المركز التنافسي للمنشأة:** ذات حصة سوقية متدنية. **جـ – الهدف الاستراتيجي:** إما تحسين الحصة السوقية أو الانسحاب من الصناعة. **درجة مخاطر الائتمان: عالية.**

المصدر: محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص 371.

وبالتدقيق في الشكل السابق، نرى بأنه مفيد جدا لمحلل الائتمان في تقييم مخاطر القروض طويلة الأجل، وذلك على اعتبار أن الإستراتيجية تعد على المدى الطويل. وكتعليق على الشكل، نأخذ مثلا قطاع الصناعات الحديثة (تصنيع الحواسيب الشخصية) مثلا يضم مؤسسات هي في طور النمو، وحصتها من السوق مرتفعة نسبيا، لذا تكون احتياجاتها المالية اللازمة لتمويل النمو المستهدف كبيرة، وعلى الرغم من كون المخاطر في هذا النوع من المؤسسات منخفضة نسبيا في المدى الطويل بسبب قوة مراكزها المالية، إلا أنه يتوجب على المحلل أن يراعي بأن قوة هذه المؤسسات، قد تتعرض في الآجال القصيرة إلى ضغط على السيولة بسبب الحاجة لتمويل أغراض النمو، مما قد يرفع من مخاطر الائتمان، وهذا ما يوجب عليه أن يكون حذرا في التعامل معها.

أما المؤسسات التي تنشط ضمن صناعة مستقرة في قطاع المقاولات والإنشاءات (تصنيع المعدات الثقيلة) مثلا، فهي تحوز على الجانب الأكبر من اهتمام البنوك لأنها تتمتع بدرجة عالية من كفاية رأس المال وتدفق نقدي مرتفع، أما المؤسسات التي تكون تشتغل في صناعة حديثة في طور النمو وذات حصة سوقية متدنية، فيجوز في بعض الأحيان فقط وتحت شروط حادة قبول التعامل معها، أما المؤسسات التي تكون في طور الاضمحلال فلا يمكن تبرير تعامل البنك معها مطلقا وذلك لارتفاع حجم المخاطر المحيطة بها.

وما يعاب على هذا التصنيف أنه يهمل الجوانب الأخرى للمؤسسة ويركز على جانب واحد فقط، وباستعمال هذا التصنيف مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يلغي نهائيا تعامل البنك معها وذلك لحداثة نشأتها وصغر حجم أسواقها وحصصها فيه، لذا على البنوك تعديل معطيات هذه المصفوفة بما يتماشى وأهدافها ومتطلبات هذه المؤسسات.

ب. تصنيف المخاطر على أساس عوامل الجدارة الائتمانية (5Cs).

نظرا لأهمية عوامل الجدارة الائتمانية للمقترض والمتمثلة في: شخصية العميلCharacter، المقدرة على الإدارة Capacity، الرأس المال والموقف الماليCapital، الضمانات Collateral والظروف المحيطة Conditions، فقد تم اقتراح نموذج استرشادي رقمي لتقييم مخاطر الائتمان للعميل، باستعمال تلك العوامل السابقة الذكر، حيث يقيم كل عامل على أساس مجموعة من الاعتبارات يعطى لكل واحدة منها درجة تقييمية لا تتجاوز الدرجة المعيارية التي هي مثبتة عند الدرجة "**2**"[24].

وبعد قيام المحلل بتقييم العوامل السابقة حسب درجتها التقييمية، يقوم بتلخيص النتائج، وبعد الحصول على النتيجة أي الدرجة التقييمية للمقترض من 100، يقوم بمقارنتها بالمعايير التالية لمعرفة نوعية المخاطر والحكم على أساسها بقبول أو رفض القرض:

- معدل ممتاز (86% – 100%) أي قرض بمخاطر متدنية جدا،
- معدل جيد (71% –85%) أي قرض بمخاطر متدنية،
- معدل مقبول (60% – 70 %) أي قرض بمخاطر مقبولة،
- معدل ضعيف تحت المراقبة (51 – 59%) أي قرض بمخاطر نوعا ما كبيرة تحتاج لمراقبة مستمرة لكي لا يقع المشروع في الفشل،
- معدل خطر (رفض التمويل) أقل من 50% يعني عدم منح القرض لارتفاع المخاطر المحيطة به.

والشيء الوحيد الذي يعاب على هذا التصنيف كونه يعتمد على التقديرات الشخصية للمحلل التي أحيانا قد تخطئ، وخصوصا عند تقييم العوامل المعنوية كشخصية العميل والظروف المحيطة.

ج. تصنيف المخاطر باستخدام منهج PRISM.

هو تصنيف المخاطر الائتمانية حسب النظرة الحديثة لمكونات التحليل الائتماني وعناصره من وجهة نظر البنك، والمقصود بذلك مايلي[25]:

- **التصور الواضح** Prespictive لما سيكون عليه المشروع بعد حصوله على القرض، ومن ثم إحاطة البنك بمخاطر منح الائتمان له والعوائد المتوقعة من منحه، والمخاطر الناتجة عن ذلك، مما يجعل البنك يقوم بتحليل أوضاع المقترض واستراتيجيات التشغيل والتمويل عنده، ويساعده أيضا على تصور أوضاع ذلك المقترض بوضوح؛
- **القدرة على السداد** Repayement

- **الغاية من القرض** Intention ويجب أن لا تخرج عن مضامين السياسة الائتمانية المعمول بها في البنك؛
- **الضمانات** Safeguards؛
- **الإدارة** Management أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية للمقترض، بالإضافة لمعلومات عن متخذي القرار المهمين المحددة وظائفهم في الهيكل التنظيمي للمشروع.

د. تصنيف المخاطر باستخدام المؤشرات النوعية (الوصفية):

يعتمد هذا النموذج لتصنيف مخاطر القروض على مجموعة من المعايير النوعية أو الوصفية بخلاف الوضع المالي للمقترض. ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسية، أعطي لكل منها وزن نسبي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: متغيرات النظام المقترح.

الرقم	العنصر	وزنه النسبي
1	الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة	% 10
2	المركز التنافسي للمؤسسة	% 15
3	الأداء التشغيلي	% 20
4	التدفق النقدي	% 25
5	الوضع المالي	% 15
6	الإدارة	% 15
	المجموع	**% 100**

المصدر: محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة1، 2000، ص 387.

يُقصد بالوزن النسبي في هذا النموذج مدى اعتماد المحلل على كل عنصر من العناصر الموجودة في الجدول ومدى أهميته في التحليل، فكلما كان الوزن النسبي أكبر؛ وجب الاهتمام بذلك العنصر في التحليل أكثر. ويتم تصنيف القروض حسب هذا النموذج إلى خمس فئات كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم 20: تصنيف القروض حسب درجة مخاطرتها

فئة القرض	الصناعة	المؤسسة	الأداء التشغيلي	التدفق النقدي	الوضع المالي	الإدارة
استثنائي	* تأثير قليل جدا بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية المتاحة * كثافة رأس المال والرفع التشغيلي متدنية جدا. * البيئة التشريعية وقوانين العمل مناسبة جدا له.	* تتمتع بمركز احتكاري في السوق وتقود الصناعة. * مؤثرة على أسعار السوق.	* جميع المؤشرات التشغيلية مثل معدل النمو للمبيعات وهامش الربح أعلى من السوق.	* تدفق نقدي ملموس ومستمر يكفي لسد جميع الاحتياجات الاستثمارية وتوزيعات الأرباح وخدمة الدين.	* البيانات المالية أفضل كثيرا من مؤشرات الصناعة.	إدارة مؤهلة عالية جدا ورضا مرتفع من الموظفين معدلات دوران منخفضة جدا.
ممتاز	* تأثر منخفض بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية. * كثافة رأس المال والرفع التشغيلي معتدلة. * البيئة التشريعية وقوانين العمل مناسبة.	* فائدة في السوق لها بعض التأثير على الأسعار.	* معظم المؤشرات التشغيلية أعلى من السوق.	* تدفق نقدي مناسب يكفي لتسديد خدمة الدين وبرامج الاستثمار والأرباح الموزعة.	* بيانات مالية أفضل من مؤشرات الصناعة.	* إدارة ذات مؤهلات مرتفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جيد	* تأثر معتدل بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية. * كثافة رأس المال والرفع التشغيلي معتدلة. * البيئة التشريعية وقوانين العمل مناسبة إلى حد ما .	* هامة و لا تتأثر كثيرا بالتغيرات الحادثة في ظروف السوق. * لها تأثير محدود على الأسعار.	* معظم المؤشرات التشغيلية متطابقة مع مؤشرات السوق والبعض أعلى منها.	* تدفق نقدي يكفي لخدمة الدين وتوزيعات الأرباح وتغطية جزء من برامج الاستثمار.	* البيانات المالية مقاربة لمؤشرات الصناعة.	إدارة بمؤهلات مناسبة ومعقولة.
مقبول	* تأثر بشكل واسع بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية. * كثافة رأس المال والرفع التشغيلي عالية. * البيئة التشريعية وقوانين العمل غير مستقرة.	* ثانوي لكن لها نشاط مميز ويمكن أن تكون قائدة في صناعة ناشئة أو مستقلة. * بعض المرونة في التسعير.	* حول معدلات الصناعة.	* تدفق نقدي كاف إلى حد ما.	* البيانات المالية مقبولة بالمقارنة مع مؤشرات الصناعة.	* إدارة في حدود المعقول.
ضعيف مشكوك فيه	* نشاط متراجع في مستويات الصناعة. * كثافة رأس المال والرفع التشغيلي عالية جدا. * بيئة تشريعية وقوانين العمل غير ملائمة تماما	* فقدان تأثيرها في السوق ويجب أن تخرج من السوق. * تأثيرها معدوم على التسعير.	* أقل بكثير من معدلات الصناعة. * هامش ربح سالب.	* تدفق نقدي سالب.	* مؤشرات مالية تقل كثيرا عن مؤشرات الصناعة.	* إدارة ضعيفة ومهددة بالمقاضاة.

المصدر: محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة1، 2000، ص 389.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن يمكننا القول بأن القرض يكون ممتازاً مثلاً إذا استوفى كامل شروط التحليل؛ وإن نقص عنصرا فيسقط القرض للرتبة الموالية. وما يعاب على هذا النموذج أنه يطلب معلومات كثيرة قد يصعب الحصول عليها كلها دفعة واحدة، مما قد يطيل في وقت التحليل.

3- أسلوب معدل الفائدة المعدل بالخطر.

ويطلق عليه أيضا أسلوب تسعير المخاطرة الائتمانية، وقد تطور في الفترة الأخيرة كبديل لمنهج تقليص مخاطر الائتمان، ويهدف هذا الأسلوب إلى أن يجعل من درجة المخاطرة جزءاً من تكلفة الاقتراض. إذن المبدأ الذي يعتمد عليه هذا الأسلوب الذي قد يطلق عليه البعض مدخل الهوامش، هو تقسيم معدل الفائدة إلى جزأين: معدل الفائدة الخالي من المخاطر وعلاوة المخاطر المعروفة بالهامش[26].

ويتضح أن معدل العائد الذي يجب أن يحققه البنك من القروض، أن يكون أكبر من معدل العائد المالي الخالي من الخطر، حيث معدل العائد خالي من الخطر يساوي معدل العائد على السندات الحكومية المتساوية المدة مع عمر القرض، أي بمعنى أن البنك لو استثمر المبلغ الذي سيقدمه للمقترض في شراء سندات حكومية، التي تكون نسبة الخطر فيها متدنية جدا سيأخذ بفرض 8% كعائد، لذا لو قرر عدم الاستثمار في هذا الاقتراح وإقراض أمواله لعملائه، فعليه أن يطلب عائداً قيمته 8% التي كان سيحصل عليها من السندات ويضيف له علاوة المخاطر حسب درجة مخاطرة القرض الممنوح[27].

لذا نجد أن فكرة هذا الأسلوب هي تعديل سعر الفائدة أو العائد استنادا إلى العلاقة بين الخطر والعائد، حيث يُفترض أن تطلب البنوك عائداً مرتفعاً كلما زادت حجم المخاطر المحيطة بالقرض، وذلك لكون أن البنك هو الذي يتحمل مخاطرة ضياع أمواله فيما لو تعثر القرض، فهو يطلب عائدا مساوي لمعدل الفائدة المطبق في السوق، مضافا له علاوة الخطر والتي تقدر حسب طبيعة كل قرض[28].

إذن علاوة المخاطر التي يتم إضافتها إلى السعر الأساسي تتفاوت من عميل لآخر وفق اعتبارات هامة أبرزها:

- حجم القرض.
- طبيعة وحجم المخاطر المصاحبة لنشاط العميل.
- طبيعة الضمانات المقدمة من العميل أو ما إذا كانت لا توجد، فالعلاوة يجب أن تكون مضاعفة.

ونجد أن تحديد سعر الفائدة مرتبط بمجموعة من العناصر مثل درجة المخاطرة، تكاليف الخدمة، أجل القرض، ظروف المنافسة في السوق المصرفي ولوائح البنك المركزي. لكن مما لاشك فيه أن العنصرين الأول والثاني يلعبان دورا حاسما في هذا المجال، وحتى تكاليف الخدمة تكون مرتبطة بتكلفة الوقت المبذول في تحليل المركز المالي للعميل وتكلفة الوقت المبذول في مراجعة ومتابعة القرض، لهذا نستنتج أن تكاليف خدمة القرض ودرجة المخاطرة بينهما علاقة طردية.

وكتوضيح عن تعديل سعر الفائدة بالخطر، نجد أن على البنك القيام بوضع متوسط معدل الفائدة المستهدف على المحفظة، والذي نفرض أنه 9,5% وبعد ذلك يقوم بتصنيف قروضه حسب درجة مخاطرتها، ثم يقوم بوضع 4 مستويات لمعدل الفائدة اثنان أقل من 9,5% وهي 8,5% و9% واثنان أكبر من 9,5% وهي 10,5% و12%، فنجد أن نسبة 8,5% تمنح للقروض التي تكون معدومة المخاطر، أما 9 % فتمنح للقروض التي تكون قليلة المخاطر، و9,5% للقروض متوسطة المخاطر، و10,5 % فهي للقروض التي تكون مرتفعة المخاطر نوعا ما، أما 12% فهي للقروض ذات المخاطر العالية، وهكذا يكون البنك قد كيف سعر الفائدة على حسب درجة المخاطر المحيطة بالقروض، وهذا كمثال فقط عن تكيف سعر الفائدة حسب حجم المخاطر، ويبقى لكل بنك أن يختار المعدل المرجعي الذي يقسم على أساسه أسعار الفوائد وذلك حسب محفظة قروضه[29].

ونجد أن استخدام البنوك لهذا الأسلوب، سيفتح لها الباب الواسع لزيادة أعمالها، حيث أن جانبا كبيرا من طلبات القروض التي كان سيعتذر عنها في ضوء سياسة تقليص حجم المخاطرة الائتمانية، سوف تعتبر من ضمن الاختيارات التي يمكن للبنك قبولها. ولكي يستطيع البنك أن يطبق هذا الأسلوب يجب أن يتوافر لديه مجموعة من العاملين على مستوى مرتفع من المهارة التحليلية، ومقدرة كبيرة على التنبؤ حيث أن تسعير المخاطر يعنى بالمستقبل بالدرجة الأولى. حيث نجد أن سعر الفائدة يجب أن يكون مرتبطاً بتوقعات أسعار الفائدة في المستقبل، وهل تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض وكذلك معدلات التضخم المتوقعة، وحجم الأموال المتاحة للإقراض بالبنك والموقف التنافسي للبنك وحصته السوقية الحالية والمستهدف تحقيقها وغير ذلك من الاعتبارات.

4- القرض التنقيطي Crédit Scorring.

تعتمد هذه الطريقة في تقيمها للمخاطر على أساس التحليل الإحصائي أي استخدام التقنيات الإحصائية، التي تسمح بالتنبؤ باحتمال عدم قدرة الزبون على الدفع. فهي طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية، وتعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي، الذي يعمل على التصنيف بين المؤسسات السليمة والعاجزة. كما يعتبر القرض التنقيطي أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض[30].

ترتكز هذه الطريقة على جمع معلومات عديدة ومتنوعة ومحددة، التي تعتبر ما يميز المؤسسة فعلا من الناحية الكمية والنوعية، ثم تعالج هذه المعلومات بطريقة إحصائية على شكل معادلة تنتهي باستناد نقطة Score إلى المؤسسة موضوع الدراسة والتحليل، ثم تقارن هذه النقطة بحد فاصل مثبت سابقا من طرف مصلحة القرض. ويشترط أن يكون هذا الحد ناتجا عن متغيرات مطابقة مع التي سوف تدرس بها المؤسسة، أي بنفس المعادلة، وأن يكون أيضا ناتج عن دراسة مجموعة من المؤسسات المتقاربة في الخطر، أي بنفس الظروف[31].

يقبل طلب المؤسسة في الحصول على قرض إذا كانت تمثل Score أعلى من الحد الفاصل، ويرفض في الحالة العكسية. و لتحديد نقطة Score، يجب الاستعانة بعدد من النسب التي لها علاقة بتحديد المقدرة على التسديد، للحصول على نتيجة يمكن الاعتماد عليها في التحليل، لهذا نجد أن من بين العديد من النسب المالية المتواجدة يجب اختيار فقط منها الأنسب لحساب Score ، وذلك حسب مستوى التحليل، فقد يفضل البعض منها على البعض حسب حجم القرض[32].

ويتم استخدام طريقة القرض التنقيطي بإتباع الخطوات التالية[33]:

- توفير عدد كبير من الزبائن (أي المجتمع الإحصائي)، وبعدها اختيار العينة الممثلة لذلك المجتمع، وهذه المنهجية تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي؛
- الاعتماد على النماذج الإحصائية لاستنتاج مقياس كمي (Score)، من خلال دراسة سلاسل إحصائية لعينة من المؤسسات، الهدف منها إبراز المظاهر المميزة للمؤسسات التي تتجه إلى العجز والتوقف عن النشاط. وهذه الدراسة تكون على شكل معادلة من عدة نسب لكل منها معامل ترجيح تنتهي المعادلة بإنتاج نسبة مئوية Score؛
- تصنيف الزبائن إلى فئات حسب قدرتهم المالية إلى ثلاثة أصناف: مؤسسات في وضعية جيدة، مؤسسات في وضعية مشكوك فيها، مؤسسات في وضعية عجز، ولكل صنف منها مجال لتغير النسبة، مع ملاحظة أن عينة الدراسة التي يحدد على أساسها المجال، إما تكون خاصة بكل قطاع أو لمجموع القطاعات، وفي هذه الحالة تتغير النسب المختارة و كذلك معاملات الترجيح حسب كل حالة.

إذن نجد أن معظم البنوك لا تتوافر على القدرات الكافية في الميدان التكنولوجي لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحكم على مستوى مخاطرها والتعرف على حظوظ نجاحها، مما جعلها تفضل عدم التعامل معها، وبالتالي تضييع فرص ممكنة للربح، وهذا ما أدى إلى تزايد الطلب على خدمات الوكالات المختصة في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة، حيث أن هذه المؤسسات عادة تكون سريعة النمو وذات مرودية جيدة، إلا أنها في نفس الوقت ذات مخاطر عالية[34].

فبتطبيق هذه الطريقة في البنك يمكن ملاحظة إيجابياتها من خلال:

- تحسن أنظمة مراقبة عمليات الإقراض من حيث الكم والكيف، ذلك أن عملية التقييم تتم تقريبا بشكل آلي وآني ومتواصل، وهو ما يسمح بمعرفة مستوى المخاطرة واتخاذ القرار المناسب في أسرع وقت؛
- خفض مدة وتكاليف دراسة و تسير القروض، خاصة عند زيادة الطلب؛
- رفع مستوى الدقة والموضوعية في معاملة الزبائن، خاصة وأن هذه الأنظمة قابلة للتحسين المستمر؛

- زيادة قدرة البنك في السيطرة على خسائر الديون المعدومة؛
- تحسين أنشطة التحصيل كون أن مشكلات القروض يتم توثيقها بشكل ثابت؛
- المحافظة على مبادئ الإقراض الجيد من خلال تصنيف طلبات العملاء المقدمة؛
- إمكانية تسعير القروض اعتمادا على درجات قبول مخاطر العملية الائتمانية.

إذن خلاصة هذا الأسلوب من التحليل، أنه إجراء مبسط له أهميته في اتخاذ القرار مكيف لتمويلات عادية، تستوجب ترتيبات سريعة، ولكن لا يجب أن يستخدم بمعزل عن الأساليب الأخرى، وإنما يمكن أن يكون أول مستوى لمعرفة مستوى المؤسسة أولا، لكي لا يضيع البنك الوقت في الدراسة والتحليل ويكتشف أن طلب القرض مرفوض في آخر المطاف.

5- أسلوب الأنظمة الخبيرة.

هي برامج ذكية تماثل الخبرة البشرية وتفوق العملية الذهنية لدى الخبير، وهذا يعني أن خصائص النظم الخبيرة تتمثل في الخبرة، الاستنتاج، العمق، الاستنباط والتزود المستمر بالمعلومات من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل معينة. ومن الأمثلة الشائعة حول الأنظمة الخبيرة المطبقة في المجال المالي نجد: Advistor Tax في مجال المراجعة المحاسبية، Finex في مجال التحليل المالي، و Event في تشخيص النمو الاقتصادي للمؤسسة، وبالتالي نجد أن نظام الخبير بإمكانه أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية[35].

إن الأنظمة الخبيرة هي برامج معلوماتية يتم إعدادها على أساس تفكير منطقي، قابل للفهم من طرف مجموعة من الأخصائيين في مجال الذكاء الاصطناعي، يطلق عليها اسم (مهندسو المعرفة)، بالتعاون مع الإنسان الخبير في المجال الذي سوف يعمل فيه النظام، فهو يضع تحت تصرف مستعمليه طريقة تحليل خبيرة، وتضم[36]:

أ. **قاعدة الحقائق**: تتمثل في مجموعة من المعطيات الكمية والنوعية، التي يقدمها مستخدم النظام للتعرف على المشكلة المطروحة، بالإضافة إلى حقائق أخرى على شكل نتائج مختلفة، لم تكن مخزنة من قبل يتم استنتاجها من طرف النظام بالاعتماد على قواعد بحثية؛

ب. **قاعدة المعارف**: تعتبر عقلا حقيقيا للنظام إذ يتم إنشاؤها من طرف أخصائي في تحليل المعارف، وخبير في تحليل مخاطر القروض. وتتكون من جميع قواعد الاستنتاج، وهي قواعد بحثية تبين كيفية التعامل مع قاعدة الحقائق، وجزء مهم من تلك القواعد ناتج عن استخدام الكشف، الذي يساعد الخبير على اختيار الحلول بطريقة سريعة ومجدية من كم هائل من الاحتمالات؛

ج. **محرك الاستدلال**: يعتبر محرك الاستدلال الجزء المركزي للنظام الخبير، فهو يظهر تفكير الخبير مستعملا فكرا موصوفا في قاعدة المعارف، ويقوم محرك الاستدلال بمعالجة المشكلة تبعا للحقائق المحتواة في قاعدة الحقائق. ويعمل النظام الخبير على تمثيل المعرفة واستخدامها، كما يعتمد على

عمليات الاستنباط والاستنتاج، كما يتيح للمستعمل أن يعدل أو يضيف معلومات، وذلك بالاعتماد على قاعدة المعارف، كما يسمح أيضا بالتزود المستمر بالمعلومات. لكن ما يعاب على هذه الطريقة كونها تستخدم نفس القواعد لجميع المؤسسات، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة أو القطاع الذي تنتمي إليه احتياجاتها التمويلية وغيرها.

6- تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية.

هي طريقة حديثة نسبيا تسمى بالتحليل العصبوني، والتي تصنف ضمن الأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي، وهي تقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري وكيفية أدائه، حيث أنها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة واستعمالها لحل مشاكل جديدة. ولعل من أهم الأسباب التي حفزت الباحثين على استخدام هذه الطريقة في تحليلاتهم، نذكر مايلي[37]:

- سهولة إنشاء النموذج حيث لا يتطلب ذلك وقتا كبيرا، وذلك من خلال أجهزة الكمبيوتر المجهزة ببرمجيات حديثة، مما يكسبه قدرة على التكيف مع المعطيات المتجددة للزبائن؛
- إن التحليل العصبوني عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية، لا يتطلب وضع الفرضيات على المتغيرات؛
- يتماشى هذا النوع من التحليل بطريقة جيدة مع المشاكل المعقدة غير المهيكلة، أي معالجة المشاكل التي من غير الممكن معرفة العلاقة بين المتغيرات التي تستعمل فيها مسبقا.
- تمكن من إيجاد العلاقات غير الخطية بين المتغيرات، وأخذها بعين الاعتبار في إعطاء النتائج، إضافة إلى ما سبق، تعتبر هذه الطريقة سهلة الاستخدام، وتوفر الجهد والوقت اللازمين للتحليل، عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية، حيث أنه لا يتطلب كفاءة في الرياضيات، الإعلام الآلي والإحصاء.

7- استخدام نماذج التنبؤ بالفشل والتعثر الائتماني.

هناك العديد من النماذج المستخدمة في التنبؤ باحتمالية فشل المؤسسة من عدمه، تعتمد هذه النماذج على النسب المالية، حيث أن هذه الأخيرة مؤشر قوي على مدى قوة أو ضعف المركز المالي للمؤسسة، فنماذج التنبؤ بالفشل تساعد البنوك في إدارة المخاطر الائتمانية عن الطريق الكشف المبكر عن الخطر المحتمل وقوعه، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل حدوث الفشل. وفي مايلي عرض لأهم هذه النماذج:

أ. نموذج (ALTMAN).

يعد من أكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بالفشل ويعرف بـ (Z-score)، وهو أسلوب إحصائي، يتم من خلاله اختيار أفضل النسب المالية المميزة للأداء والمحددة لاحتمالات الفشل، تم وضع هذا النموذج عام **1986**، حيث تم أخذ عينة **66** مؤسسة صناعية مساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وخرج بالمعادلة التالية للتنبؤ بالفشل[38]:

$$Z= 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 1.0X5$$

حيث:

- X1 = رأس المال العامل/ مجموع الموجودات.
- X2 = الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات.
- X3 = الربح قبل الفوائد والضريبة/ مجموع الموجودات.
- X4 = القيمة السوقية للمؤسسة/ مجموع المطلوبات.
- X5 = المبيعات/ مجموع الموجودات.

فإذا كانت:

- Z < 2.99 يكون الفشل غير متوقعا.
- Z > 1.81 يكون الفشل متوقعا.
- إذا كانت Z محصورة بين 1.8 و2.99 فإنه يكون من الصعب الحكم على الأداء والوضع المالي للمؤسسة.

إن النسب التي اعتمد عليها في هذا النموذج هي: السيولة، الربحية، الرفع المالي، كما أجري اختبار النموذج على عينة من مؤسسات أخرى ولمدة خمس سنوات قبل الإفلاس، فكان النموذج قادرا على التنبؤ بالفشل المؤسسات بدقة بلغت 95% في السنة الأولى التي سبقت الفشل.

ب. نموذج (ARGENTI).

هو منهج يجمع بين الأسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، يعتمد على معايير مختلفة لتقييم حالة المؤسسة المقترضة، تجمع بين المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية، ولكنه يعطي المؤشرات النوعية الوزن الأكبر. ويعتبر هذا النموذج أداة استشراف للمخاطر أكثر منه تنبؤ بالفشل المالي[39].

ويطلق عليه بنموذج A- SCORE، ويركز على ظروف المؤسسة المقترضة ويتم إهمال العوامل الأخرى المرتبطة بالبيئة من حولها، وتمر المؤسسة المتوقع فشلها بثلاث مراحل ويتم إعطاء كل مرحلة وزن حسب الأهمية، وهذه المراحل هي: العيوب وزنها 43%، الأخطاء وزنها45%، والأعراض وزنها12%[40]. والجدول الموالي يبين المراحل التي يقوم عليها نموذج أرجنتي.

جدول رقم03: المراحل التي يقوم عليها نموذج أرجنتي.

المرحلة	المؤشرات	العلامة
العيوب	ضعف الإدارة:	
	= إدارة الشخص الواحد	8
	= الجمع بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	4
	= عدم فاعلية مجلس الإدارة	2
	= عدم توازن الكفاءات الإدارية والفنية	2
	= عدم كفاءة المدير المالي	1

	ضعف النظام المحاسبي وإدارة المعلومات	
	= عدم كفاءة نظام الرقابة المالية	3
	= عدم وجود خطة للتدفقات النقدية	3
	= عدم وجود نظام تكاليف فعال	3
	= عدم الاستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة	15
	مجموع علامات العيوب (علامات الخطر10 فأكثر)	43
الأخطاء	ارتفاع حجم المديونية	15
	التوسع في العمل	15
	الدخول في مشاريع كبيرة مقارنة بحجم المؤسسة	15
	مجموع علامات الأخطاء (علامات الخطر15 فأكثر)	45
الأعراض	مؤشرات مالية سيئة	4
	اللجوء إلى المحاسبة الإبداعية	4
	مؤشرات غير مالية سيئة	4
	مجموع علامات الأعراض	12
	إجمالي العلامات	%100

المصدر: محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان ، الأردن، 2013، ص 464.

وتوصل أرجنتي من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- إذا كان مجموع العلامات تقل عن 18% يكون هناك احتمال ضعيف لفشل المؤسسة.
- إذا كان مجموع العلامات أكبر من 18% وأقل من35% يكون هناك احتمال معقول لفشل المؤسسة.
- إذا كان مجموع العلامات 35% فأكثر يكون هناك احتمال قوي لفشل المنشأة.

ج. **نموذج (SHERROD).**

تعتبر جهود الباحث الذي طور هذا النموذج امتدادا لجهود مجموعة من الباحثين، الذي كانوا قد سبقوه في تطوير بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي، مثل Beaver (1963)، Altman (1968)، Kida (1981) وغيرهم. ويقوم هذا النظام بتصنيف العملاء المقترضين على أساس مراكزهم المالية من واقع البيانات المالية، التي ترفق بطلب الحصول على القرض. لذا تتوقف دقة النتائج التي يتوصل إليها المحلل لتقييم المخاطر بموجب هذا النظام، بشكل أساسي على دقة البيانات المالية للعميل. إن هذا النظام و إن جعل من الموضوعية غرضا مستهدفا، إلا أنه لا يلغي تماما دور الأحكام والاجتهادات الشخصية لمدير الائتمان، وذلك في تقدير العوامل الأخرى كنوعية العميل وكفاءة الإدارة ...إلخ[41].

ولقد كان الهدف من تصميم هذا النظام، هو وضع نظام رسمي معتمد من قبل إدارة الائتمان ليعمم على كافة أقسامها، كي يسترشد به المسؤولون لدى اتخاذهم للقرارات الائتمانية، وذلك اعتمادا على حقائق ومؤشرات كمية موحدة على جميع القروض، بقصد تقليص آثار التحيز الشخصي لمتخذ

القرار إلى حدها الأدنى. والأمور الهامة التي يؤكد عليها هذا النظام، هي التمسك بمبدأ الثبات في تطبيقه على جميع القروض الممنوحة من طرف البنك، وذلك لأن تحقيق هذا الثبات سيمكن من تحقيق الغرض الأساسي لوضع النظام، وهو توفير معيار موضوعي للمقارنة بين المراكز المالية للعملاء. و فيما يلي جدول يوضح متغيرات النموذج المقترح:

الجدول رقم 04: متغيرات النموذج المقترح

الرقم	النسبة	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
1	رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17
2	الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
3	صافي حقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أو رفع	3,50
4	صافي الربح قبل الضرائب/إجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
5	إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أو رفع	1,2
6	صافي حقوق المساهمين/ إجمالي الموجودات الثابتة	مؤشر ملاءة أو رفع	0,1

المصدر: محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان ، الأردن، 2013، ص 459.

وتتحدد الفئة التي سيصنف فيها القرض عن طريق ضرب كل نسبة في معاملها أو وزنها النسبي، لتمثل الحصيلة الإجمالية للنقاط الممثلة لأوزان هذه النسب مؤشرا للجودة يستخدم أساسا لتصنيف القروض. و لو رمزنا لهذا المؤشر بالحرف (م)، لأمكن ترتيب القروض تنازليا حسب جودتها في خمس فئات رئيسية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 05: تصنيف القروض حسب درجة مخاطرتها.

الرقم	فئة القرض	الجودة
1	فئة أولى (قروض ممتازة عديمة المخاطر)	م $\geq$ 25
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطر)	25 > م $\geq$ 20
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطر)	20 > م $\geq$ 5
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطر)	5 > م $\geq$ -5
5	فئة خامسة (قروض خطرة جدا)	م < -5

المصدر: محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان ، الأردن، 2013، ص 460.

نلاحظ أن الوزن الأكبر للنسب المالية التي يكون منها النموذج، هو في نصيب النسب التي تفيدنا بمدى قدرة العميل على السداد، وهي نسب السيولة ونسب الملاءة أو الرفع المالي، في حين أن النموذج اشتمل على نسبة واحدة للربحية على اعتبار أن الهدف الأساسي للنموذج تقييم قدرة العميل على السداد. ويمكن لإدارة البنك أن تسترشد بالرتبة التي يصنف تحتها القرض في مجالات متعددة لعل أهمها:

- تحديد معدل الفائدة الخاص بالقرض؛
- تحديد جدول مراجعة أو المتابعة الخاص بالقرض؛

- كما يمكن الاستفادة من هذا النموذج في إدارة محفظة القروض بشكل عام.

إن هذه النماذج المذكورة سابقا، والمناهج الأخرى التي لم يتم التطرق لها كنموذج كيدا، نموذج بيفر ونموذج بوث، وعلى الرغم من اختلافها في كيفية التنبؤ بالفشل، إلا أنها تشترك في كونها مؤشرات للإنذار المبكر بالفشل المالي للتحوط منه.

8- استخدام نموذج Crédit Metrics.

قام البنك الاستثماري الأمريكي J. P Morgan بوضع وسيلة لتسيير مخاطر القروض وهي تدعى Crédit Metrics. وهو برنامج يرتكز على قاعدة معلومات مبنية على مدار عدة سنوات تحتوي على احتمالات النقص والتغطية والتحويلات لكل فئة مصنفة في البرنامج. وهدف هذا النموذج توفير إطار عمل متطور لمسؤولي البنوك والهيئات المالية حتى يمكن أن يعوض الأنظمة غير المجدية المستعملة في اتخاذ القرار. ولإعداد هذا النموذج تم إجراء الدراسات من طرف مجموعة من كبار البنوك العالمية. ولهذا نجد أن حجم و تأثير البنوك المشاركة في الدراسة، ساهما إلى حد كبير في وضع هذه الطريقة كأداة مرجعية لتسيير مخاطر القروض.

ومنهجية تطبيق هذا البرنامج تتطلب استعمال بعض النماذج الإحصائية وتتبع المراحل التالية[42]:

- تقييم المخاطر لكل أصل في المحفظة كالقروض، السندات، الضمانات، الخيارات...إلخ، وكل خطر يقاس بالطرق المتعارف عليها التي تعتمد على معاملات الترجيح، توقعات السوق؛
- ولكل خطر مقاس يدخل عليه احتمال تحسين أو تخفيض التصنيف ونسبة احتمال الخطأ، وتحدد مختلف احتمالات تطور القيم المتحصل عليها في المرحلة الأولى؛
- وضع معاملات ارتباط بين مختلف فئات المخاطر.

تُترجم نتيجة المراحل الثلاث السابقة في معنى Value at Risk أي قيمة المخاطر المرتبطة بالقرض، وهي تمثل أقصى حد للخسائر المتوقعة التي يمكن أن تحدث عند الاستثمار في قرض معين عند مجال ثقة محدد، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة دلت على زيادة حجم مخاطر القرض والعكس صحيح. ونجد أن هذا البرنامج يعطي لمستعمله إمكانية إدخال إحصائياته الخاصة المتعلقة بمعاملات الترجيح ومعاملات الارتباط بين المخاطر. ونجد أن استعمال هذا البرنامج لا يسمح فقط بتحليل القروض أو المحفظة ولكن قد يستعمل حتى في التحليلات الجزئية والكلية للاقتصاد.

ويمكن القول بأنه لا يجب اعتبار أن هذا البرنامج يعتبر الأفضل في ما يخص الدقة التي يمنحها في المعالجة، وذلك على اعتبار أن دقة النتيجة الممنوحة تعتمد على دقة البيانات وقاعدة المعلومات المستعملة في هذا البرنامج والمتغيرات التي تأخذ بعين الاعتبار التي تتغير من بلد إلى آخر ومن بنك إلى آخر.

9- العمل بتوصيات لجنة بازل حول إدارة المخاطر الائتمانية للتحكم في الخطر:

لقد جاء اتفاق "بازل2" لإعادة النظر في طريقة حساب رأس المال، الذي يجب أن يتضمن في حسابه المخاطر المتعلقة بالقروض، كما يجب أن يغطي أيضا بعض المخاطر الأخرى. وقد ركز اتفاق "بازل2" في معالجة مخاطر القروض على الأسس التالية[43]:

أ. توفير سياسات وإجراءات مكتوبة لمنح ومتابعة الائتمان وتقدير مدى جودته؛

ب. الاعتماد على ما وصلت إليه بعض البنوك العالمية الكبرى، مثل J.P .Morgan وBankers Trust في مجال تطوير النماذج الكمية لتسيير محافظ القروض، التي أصبحت بالنسبة لها متطورة جدا؛

ج. تجديد كيفية حساب نسبة الملاءة، والأخذ بعين الاعتبار النماذج الداخلية للبنك وذلك من أجل تصحيح طريقة حساب رأس المال المتعلق بمخاطر القروض؛

د. استخدام **التصنيف الائتماني الخارجي:** أو ما يعرف بالأسلوب المعياري، حيث يتم الاعتماد في تصنيف القروض على تصنيفات الوكالات العالمية مثل Fitch et Standard & Poor's Moody's,، واستخدام معاملات الترجيح المقترحة من طرفها، والتي تمثل احتمال تعثر هذه القروض؛

هـ. **استخدام التصنيف الداخلي للبنك:** حيث يجب على بعض البنوك التي يسمح لها تحت بعض الشروط استخدام طريقة Crédit Scoring الداخلية، أي يقوم البنك بوضع معاملات الترجيح المتعلقة بمخاطر مختلف القروض بنفسه دون اللجوء إلى وكالات مختصة، وذلك باستخدام منهجين الأساسي والمتقدم؛

و. **استخدام بعض النماذج الداخلية في البنوك لتسيير مخاطر القروض:** وذلك من أجل تسيير متطلبات رأس المال التي ترتبط مباشرة بمخاطر محفظة القروض، وهذا لكي تلغي احتمالات تقييم غير رشيدة. واستخدام هذه النماذج الداخلية التي تشتمل على المبادئ الأساسية لنظرية المحفظة، يحث البنوك على تنويع مخاطر القروض، وكما يساعد على مواصلة تحسين نوعية نظامها الداخلي، وكذلك مرونة هذه النماذج ومتابعتها للتطورات الحاصلة في ميدان تسيير مخاطر القروض، يجعل من عملية منح القروض أكثر سهولة؛

ز. **إتباع سياسة المخصصات بهدف مواجهة تدهور أو خسارة عنصر من الأصول:** وذلك من خلال تخصيص جزء من أرباحها لهذا الغرض، وهذا تحت حساب المخصصات لأجل القروض المشكوك في تحصيلها؛

ح. **توفير إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان:** من خلال وجود نظام مستقل لمراجعة الائتمان يهدف إلى التعرف على مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان ومتابعته، ومدى سلامة إجراءات التعامل مع الائتمان، ومدى جودة المحفظة وكفاية المخصصات، ومدى سلامة نظام التقييم الداخلي للعملاء؛

ط. تخصيص إدارة مستقلة لاكتشاف ومعالجة القروض المتعثرة في الوقت المناسب.

أعطت لجنة بازل للبنوك حرية الاختيار بين طريقتين من أجل حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، حيث تنص الطريقة الأولى على تقييم هذا النوع من المخاطر باستخدام الطريقة المعيارية، وذلك بالتركيز على التقييم الخارجي للقروض، أما الطريقة الثانية فتتمثل في قيام البنوك باستعمال أنظمتها الداخلية وهو ما يعرف بطريقة التصنيف الداخلي[44].

ومن الأمور الأساسية التي أكدت عليها لجنة بازل 3 فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية، نذكر[45]:

- التشديد على اهتمام مجلس الإدارة بمسؤوليته الكلية عن البنك، بما في ذلك استيراتيجية أعماله ومخاطره، وتنظيمه، والسلامة المالية والحوكمة؛
- قيام الإدارة العليا للبنك بالتأكد من أن أنشطته تتفق مع استيراتيجية الأعمال، تحمل المخاطر، والسياسات التي وافق عليها المجلس، وكل ذلك تحت توجيه مجلس الإدارة؛
- وجوب أن يكون لدى البنك وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر مع سلطة، مكانة، استقلالية وموارد كافية، وإمكانية إبلاغ معلوماتها؛
- زيادة تغطية المخاطر؛
- الإفصاح والشفافية.

10- استخدام طرق تغطية المخاطر

لقد أصبح من الضروري على البنوك مسايرة المستجدات على المستوى الدولي، لاسيما فيما يخص التوريق، بمعنى تحويل القروض إلى أدوات مالية، وقد اكتشفت هذه الطريقة في بداية الثمانينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عملية يقوم فيها البنك بالتخلص من بعض القروض في جانب الأصول من ميزانيته من خلال بيعها إلى مؤسسة متخصصة، وتقوم بدورها بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول تطرح للبيع للمستثمرين، ويتم سداد حصيلة البيع كثمن لشراء الدين الأصلي، وكذا تدخل القيمة من جديد إلى البنك مكونة بذلك موردا جديدا. و تسعى البنوك من خلال التوريق إلى تحويل مخاطرها إلى جهة أخرى، كما أنها تقلل من مخاطر الائتمان للأصول، وذلك من خلال توزيع المخاطر على القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى تخفيف وطأة المديونية، مما يساعد على تحقيق معدلات أعلى لكفاية رأس المال[46].

وإلى جانب استخدام طريقة التوريق ظهرت ما يسمى بمشتقات القروض وهي وسائل ظهرت حديثا تحاول تغطية مخاطر القروض بأخذ مراكز معينة في السوق المالي، كما تساعد في إيجاد طريقة حركية في تسيير مخاطر محفظة القروض، وذلك أنه متى شعر البنك بالخطر الكبير المحيط بالقرض، يستطيع اللجوء إلى السوق المالي لعرض هذا القرض للبيع باستخدام أحد مشتقات القروض. ولأجل تطوير هذه

الطريقة قامت بعض البنوك الأنجلوساكسونية، بوضع فرق عمل لمتابعة نتائج هذه الطريقة في لندن ونيويورك وبعض البنوك الصينية والأوربية التي تهتم بهذه الطريقة وبتطوير سوق هذه المشتقات[47].

كما يمكن أن تقوم البنوك باستخدام نماذج قياس القيمة المقدرة للمخاطر La value at Risk، وهي الطرق التي تصمم لتقدير الخسائر المحتملة لمحافظ الأوراق المالية، اعتمادا على التحليل الإحصائي لتقلبات الأسعار اليومية خلال مدة سنة سابقة على الأقل، مع مراعاة أن لا يقل معامل الثقة عن99%. إن القيمة المعرضة للخطر تسمح بالإجابة عن السؤال التالي: ما مقدار الخسارة التي يمكن أن يواجهها البنك باحتمال معين وفي مجال زمني معين؟[48]. إلا أن تطبيق هذه المنهجية يصطدم بصعوبات في حالة خطر القرض، وهذا راجع إلى أن عوائد القروض المصرفية تتبع قوانين إحصائية تبتعد عن القانون العادي La loi normale، كما تختلف عن القوانين التي تتبعها عوائد الأوراق المالية[49].

كما يمكن للبنوك استعمال التأمين على القرض كوسيلة لتغطية المخاطر، حيث الهدف الرئيسي من التأمين على القرض هو تجنب الخسائر المحتملة، والتامين لا يحل محل السياسة الائتمانية السليمة، والمبادئ والممارسات السليمة في منح القروض، والتي يجب أن تأخذ محلها قبل وثيقة التأمين، ولذلك فهي تعمل كمكمل ومعزز للسياسة الائتمانية. وتهدف البنوك من التامين على القروض إلى تحقيق الأهداف التالية[50]:

- تقلل من المخاطر الائتمانية من خلال توفير الحماية للتدفقات النقدية؛
- التزويد بتغطية ملائمة مقابل خسائر الديون المعدومة، فعندما لا يتم دفع دين المؤمن عليه ويصبح دينا معدوما، ستقوم شركة التأمين بالدفع مقابل الخسائر؛
- الحماية من الخسائر الائتمانية، إذ بالتأمين على القروض يحمى حامل التأمين من حالات عدم الدفع من قبل العملاء.

ولكي يستخدم البنك التأمين كوسيلة للتحوط من المخاطر الائتمانية، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تكلفة العملية، فقد تكون الأقساط مرتفعة جدا خصوصا في حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، مما قد يحمل البنك تكاليف إضافية. كما يجب عليه أيضا، الأخذ بعين الاعتبار مدى تغطية بوليصة التأمين للخسائر المتوقعة من قيمة القرض.

11-استخدام أنظمة الاستعلام الائتماني.

شهد تطوير نظم الاستعلام الائتماني أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث نشأت العديد من شركات الاستعلام الائتماني المستقلة بغرض بناء نظم مركزية للاستعلام، وذلك محاكاة للنظم الخاصة بمركزية المخاطر التي توفرها البنوك المركزية، والتي تعد في الماضي النظام الوحيد المتاح للاستعلام الائتماني. وتساهم نظم الاستعلام الائتماني في تحسين جودة القرار الائتماني، من خلال توفير البيانات والمعلومات الائتمانية، التي تساعد في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، ولعل اتفاقية بازل2 من أهم

القوى الدافعة لنمو وتطور تلك النظم، نظرا لدورها في تحسين قياس وإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك[51].

ولنجاح أنظمة الاستعلام الائتماني، يجب توفير البنية التشريعية والقانونية المناسبة، والتي تسمح بمايلي[52]:

- تبادل المعلومات الائتمانية بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية؛
- منح الحق للأفراد والشركات في الحصول ومراجعة البيانات الخاصة بهم، والاعتراض عليها عند وجود أخطاء؛
- توفير آليات مناسبة لمعالجة الاعتراضات في حالة وجودها؛
- استخدام التكنولوجيا المتطورة لضمان كفاءة تشغيل النظام؛
- إدارة فعالة للمخاطر على مستوى الجهات المالية المقرضة، بما يمكنها من الاستفادة من المعلومات الائتمانية بكفاءة في أسس وقواعد منح الائتمان الخاصة بها.

تتمثل أنظمة الاستعلام الائتماني في النماذج التالية[53]:

- أنظمة مركزية المخاطر المدارة من قبل البنوك المركزية؛
- الأنظمة الخاصة المملوكة والمدارة من قبل البنوك أو الجهات المقرضة؛
- الأنظمة الخاصة والمملوكة من قبل جهات مستقلة؛
- أنظمة مختلطة التي يشترك في ملكيتها البنوك المركزية والبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى وجهات مستقلة.

تعد البنوك المركزية في الدول العربية من أوائل البنوك المركزية في الدول النامية، التي أقدمت على إنشاء نظم مركزيات للمخاطر، ومع تطور الصناعة المصرفية وتطور فكرة إدارة المخاطر بالبنوك، وخاصة مع صدور مقررات بازل 2 في سنة 2004، فقد أصبحت تلك الأنظمة الخاصة بمركزية المخاطر لا تفي بكافة متطلبات البنوك عند إدارتها للمخاطر الائتمانية، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى ضرورة إيجاد وسيلة جديدة لتوفير خدمات المعلومات الائتمانية وتبادلها بين المؤسسات المقرضة. وبالفعل أقدمت بعض البنوك المركزية العربية على تشجيع إقامة شركات خاصة لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني وتبادل المعلومات، ولعل أبرزها: الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية Simahفي عام 2004 كشركة وطنية مملوكة من قبل البنوك السعودية، تقوم بإعداد التقرير والتقييم الائتماني، تشغيل الطلبات الائتمانية، وخدمات الكشف عن المخاطر والتلاعب، وخدمات إدارة المخاطر ومتابعة المحافظ، والدراسات والاستشارات، بالإضافة إلى إدارة البيانات الائتمانية الوطنية لأغراض المساهمة في تطبيق اتفاقية بازل2. كما تم الترخيص للشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score، التي باشرت نشاطها في

2008 كأول شركة مرخصة من البنك المركزي المصري لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني، وتعود ملكية هذه الشركة إلى مجموعة من البنوك المصرية (25 بنكا)[54].

إن وجود أنظمة كفؤة للاستعلام الائتماني، سيسمح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من سمعتها الائتمانية وتاريخها الائتماني، للحصول على القروض والتسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل أنشطتها وتوسعاتها.

رابعا: مدى تطبيق مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية.

في ظروف التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحالية ثبت أنه، من الآن فصاعدا تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العنصر اللازم للتكامل والتنوع الاقتصادي، كما أنها تشكل المصدر الأساسي للثروات والتشغيل، والعامل الأساسي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما حتم على الدولة الجزائرية الاهتمام بها وتوفير الجو الملائم لنشوئها وتطورها، و ذلك من خلال تقديم التحفيزات والتشجيعات وإصلاح آليات الدعم لها، وخير دليل على ذلك التزايد المستمر لعدد هذه المؤسسات، حيث وصل هذا الأخير إلى 711832 مؤسسة خلال سنة 2012، بعدما كان455 ألف مؤسسة خلال سنة 2009 ، وكان 180 ألف مؤسسة فقط في سنة 2001.

1- تطور مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية.

قبل الإصلاحات التي عرفها قطاع البنوك الجزائرية وبالتحديد قبل صدور قانون النقد والقرض، كان هناك غياب تام لمفهوم الخطر في تسير البنوك. فالعلاقة بين البنك والمؤسسة العمومية تخضع لقاعدة التوطين لدى بنك واحد، الذي يعتبر بمثابة مسير لخزينة المؤسسة، فلا يؤثر على سياسة التمويل على اعتبار أن توزيع القروض كان أمرا مركزيا مخططا، فيما كانت البنوك مكلفة بمتابعة المشاريع وفق نمط إداري، وبالتالي يكاد الخطر عليها أن ينعدم أو يحول مباشرة إلى البنك المركزي.

ومع نهاية الثمانينات دخلت البنوك في مرحلة ثانية من التعامل مع الخطر البنكي، والملاحظ أنه بصدور قانون "1986" حول البنك والقرض، زودت البنوك بوسيلة قانونية لإدارة القروض، كما حملت ضمان متابعة استعمال هذه القروض واتخاذ كل الإجراءات اللازمة للحد من خطر عدم التسديد، لكن الوضع الاقتصادي العام لم يغير من التعامل التقليدي مع الخطر.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية واستقلالية المؤسسات العمومية، أنشأت نوعا جديدا من العلاقة بين البنك والمؤسسة، ومع صدور قانون النقد والقرض والذي يفرض على البنك درجة من السيولة والملاءة، أصبحت البنوك مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بإبداء إجراءات أكثر حذر وصرامة في منح القروض.

وفي إطار تنامي المخاطر البنكية ولحماية المقرضين من خطر تزايد المخاطر المرتبطة بالقروض، كان البنك المركزي يحاول أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على التقليل من هذه المخاطر. فحسب المادة 160 من قانون 10/90 للنقد والقرض أسست هيئة سميت "مركز تجميع المخاطر" أو"مركزية المخاطر"، وتم التأكيد على هذه الهيئة في المادة 98من الأمر11/03 للنقد والقرض، وتم تعديلها من خلال الأمر 04/10 للنقد والقرض، بحيث أصبحت مكونة من مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات الغير مدفوعة. والهدف من هذه الهيئة إعلام البنوك بوضعية المديونية لطالبي القروض، وهذا ما يسمح للبنك باستبعاد الزبائن المشكوك فيهم، والذين يشكلون درجة خطر عالية. زيادة على ذلك تسمح هذه الهيئة والتي مقرها البنك المركزي، بمراقبة السياسة النقدية عن طريق مراقبة منح القرض، حيث أن البنوك ملزمة بتقديم قوائم دورية للقروض الممنوحة، تبين فيها: المستفيدون من القرض، طبيعة ومبالغ القروض، وكذا الضمانات المحصلة لكل قرض. كما لا يجوز أن يمنح البنك أي قرض دون أن يكون البنك أو المؤسسة، قد تحصلت من مركزية المخاطر على المعلومات المتعلقة حول المستفيدين من القرض، كما أن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالانخراط في مركز تجميع المخاطر[55].

وإضافة إلى الوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر، فهي تهدف إلى تحقيق الغايات التالية[56]:

- مراقبة ومتابعة نشاطات المؤسسات المالية، لمعرفة مدى انضباط هذه المؤسسات في الخضوع لمعايير وقواعد الحذر في التسيير التي حددها البنك المركزي؛
- مساعدة البنوك والمؤسسات المالية بمنحها فرصة القيام بمفاضلات بين القروض المتاحة بناء على معطيات سليمة نسبيا؛
- تركيز المعلومات المتعلقة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي، مما يسمح له ذلك بتسيير أفضل لسياسة القرض.

إضافة إلى مركز تجميع المخاطر أسست لدى البنك المركزي هيئة أخرى، هي "مركز حوادث عدم التسديد" أو "مركزية عوارض الدفع"، مهمتها تنظيم وتسيير مركزي لحوادث عدم التسديد والوضعيات الناتجة عنها، ومنه تطهير حركة وسائل الدفع من أعمال التحايل، وأيضا تزويد البنوك والهيئات المعنية بقوائم هذه الحوادث.

أما فيما يخص قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإضافة إلى إتباع قواعد الحذر في منح القروض للمؤسسات التي نص عليها قانون النقد والقرض، وإتباع التعليمات التي يصدرها البنك المركزي باستمرار، نجد كذلك بأنه بعد توقيع صاحب القرض على اتفاقية القرض، يتجه إلى الموثق ليتعهد بالتزام الدفع ويأخذه إلى البنك، الذي يمنح للمستثمر شيكاً مؤشراً عليه وذلك بعد إمضاء لسندات لأمر كل 6 أشهر.

يقوم البنك بإعداد جدول الاهتلاك لصاحب المشروع بحيث يُحسب من تاريخ منح القرض، كما يراقب البنك حساب المستثمر كل 6 أشهر ويرسل له وثيقة تخبره بقرب ميعاد التسديد. وفي حالة عدم التسديد يبعث إلى المستثمر إعذار وإذا لم يحضر في مدة أقصاها 15 يوماً يبعث له إعذاراً ثان، وإذا وصل ميعاد الاستحقاق الثاني ولم يدفع، يرسل له إعذاراً آخر ويتم تحويل ملفه إلى المحضر القضائي لمتابعته قضائيا، ويتم إخبار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إذا كان المشروع مستفيداً من هذه الوكالة. كما أن البنك ملزم بمتابعة ومراقبة المشاريع حتى يتأكد من أن وضعية الزبون جيدة، و تكون تلك المراقبة بالقيام باتصالات منتظمة مع الزبون خاصة والمحيط عموما، ليكون البنك على علم بكل ما يحدث بميدان المشروع والقطاع الذي ينشط فيه، كما يجب القيام بزيارات ميدانية إلى مكان نشاط الزبون[57].

ويعتبر مشكل الضمان عاملاً معرقلاً لصغار المستثمرين، وقد جاء المرسوم 289/03 المؤرخ بـ 06 ديسمبر 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، بمجموعة من التغيرات التي تضمن مصالح البنوك بالنظر إلى الخطر وعدم التعويض. فالمادة 04 من المرسوم تنص على إنشاء صندوق يغطي بطلب من البنوك والمؤسسات المالية، الديون المتبقية ابتداء من تاريخ إعلان الحادث وذلك في حدود 70%، و هذا ما يقوم به صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب، فبنشوء هذا الصندوق بدأت البنوك تميل إلى تمويل المشروعات المصغرة والصغيرة، وذلك لما يقدمه هذا الصندوق من ضمان يجعل البنك يتعامل معها دون الخوف من حدوث مشاكل، ما دام هناك الطرف الضامن بحدود 70 %[58].

وكوسيلة أخرى تتبعها البنوك الجزائرية لتغطية الأخطار التي يتعرض لها البنك جراء تعامله مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي اللجوء إلى شركات التأمين. فتوقع البنوك الجزائرية اتفاقية التأمين الشامل مع شركة للتأمين، والهدف من هذه الاتفاقية هو تغطية مجمل الأخطار التي قد يتعرض لها البنك، وهذه العملية ستسمح بالحفاظ على الأملاك التي يمولها البنك.

كما أن إنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيكون له الأثر الإيجابي في تعامل البنوك مع هذه المؤسسات، فكل المشاريع التي كانت تُرفض على أساس عدم توافر الضمانات أو عدم توافرها بالحجم اللازم، ستصبح من فئة المشاريع المقبول تمويلها على أساس ضمان الصندوق، الذي يضمن للبنوك عدم الوقوع في الخسائر.

2- كيفية إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية.

لقد اهتم بنك الجزائر بالمخاطر البنكية، وذلك من خلال إصداره لمجموعة من التنظيمات تحدد مفهوم المخاطر البنكية وكيفية قياسها، فعملية قياس المخاطر البنكية وتحليلها، تعتبر من المكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، والتي يجب على البنوك المعتمدة في الجزائر أن تمتلكها، وقد تجسد اهتمام بنك الجزائر بالمخاطر البنكية من خلال قيامه بإصدار التنظيم رقم 03/02

الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002، بالإضافة للتنظيم رقم 08/11 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011، حيث ركز في هذين التنظيمين على المخاطر الائتمانية[59].

ولقد عرف بنك الجزائر المخاطر الائتمانية على أنها المخاطر الناتجة في حالة تخلف طرف أو عدة أطراف عن الدفع[60].

ولقد ألزم بنك الجزائر البنوك التجارية الناشطة في الجزائر بضرورة امتلاك أنظمة لقياس المخاطر، حيث نص على أن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بوضع أنظمة لقياس وتحليل المخاطر، مع تكييفها وفقا لطبيعة وحجم عملياتها، وذلك بهدف ضبط المخاطر بمختلف أنواعها التي تتعرض لها هذه العمليات، خصوصا المخاطر الائتمانية ومخاطر التركيز[61].

ولقد حددت المواد 40-46 من التنظيم رقم 08/11، نظام اختيار المخاطر الائتمانية في البنوك، حيث نصت على أن عملية تقدير المخاطر الائتمانية في البنوك، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- الوضعية المالية للمستفيد؛
- قدرته على السداد عند تاريخ الاستحقاق؛
- الضمانات المستلمة؛
- القوائم المالية الحديثة للمستفيد.

وحسب المادة 47-48 من التنظيم رقم 08/11، يجب على البنوك الناشطة في الجزائر، أن تمتلك نظاما لقياس المخاطر يسمح لها بتحديد، قياس وتجميع المخاطر الناجمة عن مجموع العمليات، التي بموجبها يتعرض البنك لمخاطر إفلاس عميل أو مجموعة من العملاء.

بالنظر إلى ما تم التطرق إليه سابقا فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية، ونظرا لكل النصوص التي تنص على ضرورة وضع أنظمة لإدارة المخاطر، إلا أننا نجد أن إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية، لم ترق إلى المستوى المطلوب، فنجدها كالتالي:

أ. إن دراسة البنوك الجزائرية لملفات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى بسيطة، تعتمد على دراسة تقنواقتصادية مختصرة للمؤسسة، وتحليل مالي لوضعيتها للحكم على سلامتها المالية ومردوديتها. ونجد أن هذه الدراسة البسيطة، وإضافة إلى عدم تعرضها لدراسة المخاطر بصورة دقيقة، قد تعرض هذه البنوك للوقوع في مشاكل مع هذه المؤسسات.

ب. فيما يخص أساليب دراسة المخاطر الائتمانية لدى البنوك الجزائرية، فهي أساليب بسيطة تقليدية تتمثل في التحليل المالي الكلاسيكي، وما يدل على ذلك عرض الدراسات المقامة في البنوك. أما فيما يخص أساليب إدارة المخاطر التي تم التطرق إليها سابقا، فنجد أن موظفي البنوك ليس لديهم

المعلومات الكافية عنها، وهذا ما بين حقا الانقطاع الموجود بين ما يدرس نظريا وبين ما هو موجود في الميدان التطبيقي، أو بتعبير آخر عدم مواكبة موظفي البنوك بالمعلومات الجديدة في هذا الميدان.

ج. إن البنوك الجزائرية تدرك أن تعاملها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل خطرا عليها من جهة، ومصدرا محتملا للربح من جهة أخرى، غير أن الدراسة التقنية التي تقوم بها، وبشكل عام، تشكو من نقائص عديدة كالتعمق والتحليل، كما نجدها تخلو نهائيا من دراسة للمخاطر، حيث نجد أن البنوك تكتفي بدراسة سطحية للمشاريع المقدمة لها دون الاعتماد على بعض معايير المفاضلة بين الاستثمارات، كما تقوم أيضا بإهمال لبعض المؤشرات المالية رغم أهميتها في إبراز القوة المالية، وغيرها من النقائص التي يمكن أن تؤدي إلى قرار خاطئ يتحمل نتائجه البنك.

د. تجعل البنوك الجزائرية من دراسة الضمانات كآخر بند في دراسة ملفات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا يمكن منح قرض دون الحصول على ضمانات كافية، الأمر الذي يسمح بالقول أن البنوك تعتبر الضمانات كآخر شيء للدفاع عن أموالها، ولكنها لا يمكن أن تمول مشروعاً مربحاً دون الحصول على الضمانات الكافية، وهذه الأخيرة تمثل أكبر مشكل يعيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك. بمعنى أن كل الدراسات التي يقوم بها البنك يمكن أن تصبح غير مجدية، إذا لم تتوافر الضمانات الكافية.

هـ. انعدام الثقة بين البنك والعميل، ورفض فكرة تقاسم المخاطر بينهما، وهذا برفض البنك تمويل المشاريع التي تواجه بعض المخاطر حتى وإن كانت نسبية، خوفا من المجازفة بأمواله، حيث نجد أن البنوك الجزائرية ترفض في كثير من الحالات منح قروض بالإمضاء، وذلك لارتفاع حجم المخاطر المحيطة بهذا النوع من القروض، مما يبين ضعف البنوك في الإدارة والتحكم في الخطر من جهة، وعدم كفاءة العميل أمام البنك من جهة أخرى، وذلك لما تعرضت له البنوك من عدم انضباط العملاء الجزائريين في التسديد، واستعمالهم لأساليب الغش للهرب بالأموال.

و. افتقار البنوك الجزائرية لأدنى السبل المعتمدة للتغطية والتحوط من المخاطر، فهي تعتمد على الأساليب الوقائية التقليدية في إدارة المخاطر الائتمانية، فالضمانات هي الأسلوب الوقائي الوحيد للتخفيف من خطر الائتمان والتقليل منه، أو التأمين على القرض.

ز. إن مهنة البنكي هي نشاط متكامل إداري مالي واستشاري. ففي الجزائر، هذه المهنة أصبحت إدارية بحتة مقننة بمراسيم وقرارات تحد من مجال الابتكار، أي أن العامل في البنك ملزم بإتباع قرارات ومراسيم موضوعة مسبقا، كما أن استعمال البنك لأسلوب دراسة معين يكون مقنناً أيضا بمراسيم و هذا ما يحد من حرية موظف البنك في إتباع أساليب أكثر نجاعة في الدراسة.

ح. إن دور البنك في الجزائر لا يزال ينحصر في الحصول على الودائع و تقديمها كقروض، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها حاجات أخرى مثل النصائح وإرشادات الاستثمار وهذه الخدمات هي منعدمة في بلادنا، فالبنك يقوم بدور نقدي إداري بحت اعتمادا على إجراءات إدارية موضوعة مسبقا، الشيء الذي يحد من قدرة وكفاءة البنكي. كما نجد أن البنوك الجزائرية تتميز بمحدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والإجراءات، حيث لا توجد صيغ متنوعة لا تتخذ من معدلات الفائدة المثقلة لكاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤشرا أساسيا لها.

ط. إن تخفيض معدلات الفائدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمراً غير منصف في حق البنوك، حيث من المفروض أنه كلما زادت درجة المخاطرة زاد العائد، ولكن في البنوك الجزائرية العكس، تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس المعدل الذي تمول به المؤسسات الأخرى، وذلك رغم ارتفاع حجم الخطر المحيط بقروض تلك المؤسسات.

ي. انعدام الأسواق المالية الرشيدة في الجزائر، حيث نجد أن قوة أي اقتصاد معناه قوة الجهاز المصرفي له، وإنه لمن أبرز المؤشرات على قوة الجهاز الاقتصادي والمصرفي على حد سواء وجود بورصات أو الأسواق المالية، فعن طريق هذه الأخيرة، يمكن للبنوك أن تدخل كمشترية أو عارضة لقيم من شأنها أن تقوي وضعيتها. وعلى أساس انعدام هذه الأسواق في الجزائر جعل من تطبيق بعض طرق التحكم في الخطر كالتوريق واستعمال مشتقات القروض أمرا صعبا.

ك. فكرت الدولة الجزائرية في إنشاء صناديق ضمان للقروض البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتسهيل حصولها على القروض، إلا أن هذه الصناديق تظل عاجزة عن تحقيق إمكانية التمويل لكل المشاريع، التي تبحث عن التمويل في الجزائر، حيث لم تستطع مثل هذه الصناديق تغيير الشروط المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ نجد أن البنك إضافة إلى ضمان هذه الصناديق يطلب ضمانات أخرى من المؤسسات، وهذا ما يدل على ازدواجية طلب الضمانات، وحجة البنوك في ذلك عدم ثقتهم في هذه الصناديق وذلك لطول فترة التحصيل منها. فالبنك يسعى دائما إلى حل الأمور مع عملائه وديا وإن اقتضى عليه الأمر منح فترات سماح أو تغير جدول إهتلاك للقرض فقط، لكي لا يلجا للقضاء أو لصناديق الضمان، وهذا لما يكلفه من مصاريف.

وما يمكن استنتاجه حقا من كل النقاط السابقة، أن السلطات الوصية لم تقم بإصدار قوانين تفرض استخدام أساليب جديدة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، غير تلك المتعارف عليها والتي أصبحت لا تفي بالغرض، نظرا لتطور الحياة الاقتصادية.

خاتمة

من خلال هذا البحث الذي هو حول إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك، مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري، تم التوصل إلى أنه تتم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك فعلا باستخدام وإتباع مجموعة متنوعة من الأساليب، تقليدية كانت أو حديثة، والتي يجدها البنك فعالة لاتخاذ القرار المناسب، بهدف تعظيم العائد وتخفيض المخاطر إلى مستوياتها الدنيا، على أساس التكملة فيما بينها وليس استخدام أسلوب دون الآخر كأساس للدراسة إن أمكن، وذلك لما يشوب كل أسلوب من نقائص تكمل في الأساليب الأخرى، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

كما تم التوصل أيضا، إلى أنه لا تتم إدارة المخاطر الإئتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة جيدة في البنوك الجزائرية، وإنما تتم باستخدام أساليب كلاسيكية قديمة لا تخدم إدارة المخاطر الائتمانية بالشكل الكافي، كما نجد أنه يشترط في منح القروض توفر الضمانات الكافية المثقلة لكاهل هذه المؤسسات بالدرجة الأولى، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية.

نتائج البحث:

1. أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها الذاتية وعدم توفر بدائل تمويلية أخرى في البلدان النامية، غير أن البنوك تبتعد عن هذا النوع من الزبائن في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات وما يحيط بها من مخاطر، مما قد يعرض البنك لخطرعدم التسديد، وهذا ما يكون له آثار سلبية على نشاطه، وبالتالي على ربحيته.
2. إن ربحية البنك لا تتحقق إلا من خلال توجيه موارده المتاحة في مجالات أكثر مخاطرة مثل القروض، لذا يمكن القول أن قرار البنك يطغى عليه عامل الخطر بمعنى وجود احتمال عدم استرجاع تلك الموارد في تاريخ استحقاقها، خاصة وأن أموال القروض لا تعتبر أملاكا دائمة للبنك، بل حقوق عليه لأصحابها المودعين الذين قد يطالبون بأموالهم في أي وقت، وهذا ما يستوجب عليه القيام بإدارة جيدة لملفات قروض المؤسسات، مبنية على أسس رشيدة وموضوعية، لكي تسمح بتقليل درجة الخطر إلى مستوياته الدنيا واتخاذ القرار السليم لتعظيم عوائده.
3. عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب التمويل من البنك، فعليه القيام بدراسة تلك العلاقة وما تنطوي عليها من مخاطر، وذلك باستعمال أساليب تحليل متنوعة التي تسمح له باتخاذ القرار المناسب. فعلى البنك تتبع مستويات التحليل المتكامل للخطر والتي تهدف إلى أخذ نظرة شاملة حول نشاط المؤسسة ومردوديتها وقدرتها على التسديد، وذلك باستخدام الأساليب المختلفة على أساس التكملة فيما بينها وليس استخدام أسلوب دون الآخر كأساس للدراسة إن أمكن، وذلك لما يشوب كل أسلوب من نقائص تكمل في الأساليب الأخرى.

4. يمكن القول أن بإتباع أسلوب تعديل معدل الفائدة بالخطر في البنوك الجزائرية، قد يكون حلا لمشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تملك الضمانات الكافية وذات مردودية جيدة تسمح لها بتسديد الفوائد وحصولها على التمويل اللازم، وتكون بذلك البنوك حوطت نفسها ضد الخطر.
5. إن الانقطاع الملحوظ بين الجامعة والبنوك، جعل أغلب موظفي البنوك يجهلون حتى استعمال بعض الأساليب الإحصائية في التنبؤ، إذ أن البحوث والدراسات تبقى محل المناقشة فقط بين الأساتذة وحبرا على ورق في مكتبات الجامعات دون محاولة موظفي البنوك الاستعانة أو الاستفادة منها، حيث هناك العديد من أساليب دراسة وإدارة المخاطر الائتمانية لقروض المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، هي حقا مجهولة لدى موظفي البنوك الجزائرية.
6. أما فيما يخص إمكانية عمل البنوك الجزائرية بتوصيات لجنة بازل للتحكم في الخطر، سيترتب عليه توجهات جديدة تتعلق بإجراء تعديلات أساسية في هيكل مصادر التمويل وهيكل الأصول، وإلزام البنوك بتطبيق هذه التوصيات بنصوص قانونية.

المقترحات:

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن تقديم جملة من المقترحات تتمثل فيما يلي:

1. توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير وقياس مختلف المخاطر التي تواجه البنوك بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة.
2. على البنوك الجزائرية، أن تقوم بإدخال وتبني معايير أخرى في اتخاذ قرار التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والابتعاد عن الاقتصار على المعيار المادي المتمثل في الضمانات. وأن لا تهتم فقط بدراسة القروض، بل تهتم أيضا بدراسة المخاطر التي تنجر عن منح هذه القروض، والتي قد لا توضحها البيانات التاريخية المرتبطة بالماضي. وأن تقوم بتقسيم المؤسسات إلى مجموعات حسب درجة مخاطرتها، وذلك استنادا إلى معطيات بغرض التعرف على حجم الخطر المحيط بكل مؤسسة يقدم البنك على تمويلها.
3. على السلطات الإشرافية للبنوك، أن تسمح بإنشاء بكل بنك إدارة لمخاطر قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من داخله، لحماية وظيفة الإقراض ولوضع أساليب أخرى لتقليل المخاطر، التي تواجه البنوك في منح الائتمان لهذه المؤسسات، وأن لا تكون هذه الإدارة لدراسة الملفات فقط، وإنما تعنى بإدارة خطر قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقا، وهدفها البحث الدائم عن أفضل الأساليب لإدارة الخطر، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتطوير حركية الموارد البشرية بالبنوك لتناسب مجال العمل بالأدوات الحديثة.

4. على السلطات الرقابية أن تكون على دراية ووعي كامل بأهمية إدارة مخاطر القروض وتأثيرها على أداء البنوك، من خلال العمل بحرص على جعل البنوك تتبنى استخدام أساليب متطورة في إدارة المخاطر، في إطار توفير البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم لمفهوم إدارة المخاطر الائتمانية لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجهاز المصرفي، مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الدولة إصدارها والتي من شأنها تطوير مهنة البنكي.
5. إلزام البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها على ضرورة العمل بتوصيات لجنة بازل خاصة فيما يتعلق بإدارة وقياس المخاطر الائتمانية.
6. على البنوك الجزائرية القيام بالإحصاءات المختلفة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص نسبة التعثر أو التقدم أو عدد الملفات المرفوضة مثلا، حيث لو تحصل البنك على مدى مساهمته في تمويل هذه المؤسسات، ونسبة المشاريع التي لم تسدد والتي تسدد، والتي تم رفضها ثم إجراء التفسيرات اللازمة، لأدرك حقا حجم خطر عدم دراسة الملفات دراسة جيدة وشاملة، ومدى تضييعه لفرص استثمارية بسبب سوء إدارة المخاطر.
7. من الضروري عدم اعتماد البنوك على صناديق القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، في إحداث تغييرات على تعاملاتها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل عليها أيضا تحسين مستوى أداء موظفيها خاصة في ما يخص إدارة المخاطر، ومحاولة إتباع أساليب حديثة لدراستها وإدارتها والخروج من تلك البساطة في دراسة الملفات، ووضع الشروط التعجيزية.
8. على البنوك أيضا استخدام أخصائيين في المجال المالي من ذوي الكفاءات العالية، التي تهتم بتحليل الائتمان ووضع المعايير المناسبة لتقييم القروض، وتملك قدرات للتحكم في التسيير المالي عن طريق الإعلام الآلي، وإدارة الخطر بدقة ومتابعة دائمة للتحصيل والمساعدة وتقديم الاستشارة للمتعاملين.
9. على البنوك الجزائرية أن تدرك أن إدارة الموارد البشرية في البنوك، تعد محورا هاما يحتل مكانة مركزية ضمن الاستراتيجيات المصرفية للبنوك في البلدان المتقدمة، فتعمل على تطوير حركية مواردها البشرية لتناسب مجال العمل بالأدوات الحديثة، وذلك بتطوير نوعية التدريب المصرفي الذي يحصل عليه الموظف خلال حياته الوظيفية باعتماد تكوينات متخصصة جديدة، والاستعانة بخبراء في تكنولوجيا المعلومات لتدريب الإطارات الجديدة على استخدام أدوات العصر الحديثة، من شبكة الانترنيت والمعالجة المعلوماتية السريعة، وإرسال العاملين في البنوك إلى بعثات تدريبية في الخارج للتعرف على استخدام أدوات التكنولوجيا المستعملة في البنوك المتقدمة وكيفية استخدامها في إدارة خطر القروض بشكل جيد.

هوامش البحث:

[1]- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في تمويل الشركات، منشأة المعارف الإسكندرية، 2003، ص118.

[2]- عبد الباسط وفاء، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، 2001، ص 36.

[3]- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، الحامد، عمان، 2000، ص 228.

[4]- نفس المرجع السابق، ص288.

[5]- عبد الكريم سهام، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2014، ص61.

[6]- عبد الباسط وفا ، مرجع سابق ، ص 43 - 44 .

[7]- صحراوي إيمان، دراسة الخطر المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر البنك، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2006، ص

[8]- عبد الكريم سهام، مرجع سابق، ص61.

9- عبد الباسط وفاء، ، مرجع سابق ، ص47

[10]- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص20.

[11]- سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص61.

[12]- عبد الباسط وفاء، ، مرجع سابق ، ص48.

[13]- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بن وناس، "مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدراتها التنافسية"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف الجزائر، ماي 2003، ص5-6.

[14]- دهيمي شريف، إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008، دراسة مقارنة بين بنكي سوسيتي جينرال بفرنسا وفروعها بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2013، ص 90.

[15]- إبراهيم كراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي: معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس، 2006، ص37

[16]- Thierry Roucalli, la gestion des risques financières,2 édition, Economica, 2009, p.161.

[17]- بورقبة شوقي، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2012، ص67.

[18]- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان ، الأردن، 2013، ص 219.

[19]- صحراوي إيمان، حرفوش سهام، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2009.

[20]- منصوري منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والاقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2009.

[21]- مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها قياسها إدارتها والحد منها، مداخلة ألقيت بالمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.

[22]- للاطلاع على مختلف النسب المالية التي يستخدمها محلل الائتمان، ومعرفة كيفية حسابها ومدلولها المالي راجع، خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين، 2005، ص.ص. 34-47.

[23]- النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، لبنان، 2009، ص37.

[24]- للمزيد من المعلومات حول النموذج الاسترشادي الرقمي لتقييم مخاطر الائتمان للعميل، ارجع إلى: عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2002، ص571-574.

[25]- زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص227.

[26]- جبار محفوظ، "وكالات تصنيف الائتمان دراسة تحليلية"، مجلة المال والصناعة بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد 22، 2004، ص52.

[27]- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة للنشر، 2002، ص 312 .

استشارات

[28] - للحصول على مثال تطبيقي حول هذا الأسلوب ارجع إلى:
-Alain Galesne, Le financement de l'entreprise, édition du cerefia, Rennes, 1999, p. 15 .

[29] - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، طبعة1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص384-385.

[30] - محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد05، 2012، ص86.

[31] - Sylvie de Cussergues, Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie dunod, Paris, 3ème édition, 2002, pp.152 - 153.

[32] - Hurbert de la bruslerie, Analyse financière, dunod, Paris, 2ème édition, p.413 .

[33] - Hurbert de la bruslerie, op.cit, p. 414 .

[34] - محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص370.

[35] - دهيمي شريف، مرجع سابق، ص115.

[36] - نفس المرجع السابق، ص115.

[37] - نفس المرجع السابق، ص117.

[38] -John hull, Christophe Gode Lewsk, Maximen Mexu, gestion des risques et institution financière, 2éme édition, université de Strasbourg, France, 2008, p.p. 302-303.

[39] - دهيمي شريف، مرجع سابق، ص123.

[40] - محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 463.

[41] - محمد مطر، مرجع سابق، ص ص.374-378.

[42] -Pierre Mathieu, Patrick d'herouville, Les dérivés de crédit, economica, Paris, 1995 ,p.124.

[43] -Marjorie Demazy, Value-at-risk et contrôle prudentiel des banques, Bruylant academia, Belgique, 2001, pp.102-104.

[44] - BRI : convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres, juin 2006, p.20.

[45] - عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2013، ص313.

[46] - بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، الجزائر، العدد07، 2010، ص341.

[47] - Marjorie Demazy, opcit, p. 103.

[48] - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي ، دار الهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص209.

[49] - مهني دنيا زاد، " البنوك في مواجهة تحديات العولمة المالية "، ماجستير اقتصاد دولي غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004 ، ص ص167 – 168.

[50] - محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 336.

[51] - النشرة المصرفية العربية، مرجع سابق، ص 46.

[52] - نفس المرجع السابق، ص47.

[53] - نفس المرجع السابق، ص48.

[54] - نفس المرجع السابق، ص49.

[55] - المادة 160 من قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 16 المؤرخ في 23 رمضان 1410 ، ص ص 538 – 539، والمادة 08 من قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخ في 22 رمضان 1431 ، ص 13 .

[56] - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2001 ، ص207.

57- منصور بن عمارة، المؤسسات المصغرة و دور البنوك في تمويلها "، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف الجزائر، ماي،.2003، ص30.

[58] - BADR infos, revue bimestrielle, n° 36/37décembre 2003.

[59] - قارون أحمد، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص 105.

[60] -Article n°2 du règlement de la banque d'Algerie n°11/08 du 28/11/2011.

[61] - Article n°37 du règlement de la banque d'Algerie n°11/08 du 28/11/2011.

استشارات